

دراسة حول تأثير العامل المناخي في المفاوضات بين دول الشمال ودول الجنوب

د. سوزي رشاد

أستاذ مساعد - العلوم السياسية - جامعة ٦ أكتوبر

المخلص:

تناقش الدراسة تأثير عامل المناخ في المفاوضات بين دول الشمال ودول الجنوب في ظل اختلاف الرؤى بين الجانبين اعتمادًا على مبدأ المسؤولية التاريخية للدول الصناعية التي تتادي به دول الجنوب، ومبدأ المسؤولية المشتركة المؤيد من قبل دول الشمال، ومحاولة الأمم المتحدة التوفيق بين الجانبين من خلال عرض لمبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، في ظل العديد من المؤتمرات، والالتزامات الدولية المتعاقبة، وفي إطار نظريات المناخ المختلفة، وخلصت الدراسة إلى أن التحديات المستقبلية التي تواجه البشرية نتيجة تغير المناخ هي تحديات أكبر من مفهوم الصراعات، والمنافسات الدولية ومحاولة كل محور من محاور التفاوض المناخي إلقاء العبء والمسؤولية على الطرف الآخر، أو التنصل من تحمل الالتزامات الخاصة بتغير المناخ نتيجة مكاسب لحظية قصيرة المدى لن تكون في صالح البشرية على المدى البعيد، كما ستتفاقم المشكلة المناخية، وتتسبب في سلسلة من الكوارث البيئية، أو الصدمات البيئية العالية التكلفة خاصة على الدول النامية التي يجب أن توحد جهودها؛ لتكون أداة ضغط في الاتفاقيات المناخية لتحريك المفاوضات لصالحها، ومحاولة عدم تسييس قضايا المناخ والنظر إليها على أنها قضايا حياتية مرتبطة بالإنسان واستمراره على وجه الأرض.

الكلمات المفتاحية: التغير المناخي، نظريات المناخ، العلاقات الدولية، العدالة

المناخية.

Abstract:

The study discusses the impact of the climate factor in the negotiations between the countries of the North and the countries of the South in light of the different visions between the two sides, based on the principle of historical responsibility of the industrialized countries advocated by the countries of the South, the principle of common responsibility supported by the countries of the North, and the United Nations attempt to reconcile between the two sides through a presentation of the principle The common but differentiated responsibility, in light of many conferences, successive international commitments, and within the framework of different climate theories, and the study concluded that the future challenges facing humanity as a result of climate change are greater challenges than the concept of conflicts, international competitions and the attempt of each of the axes of climate negotiation to throw The burden and responsibility on the other party, or the disavowal of commitments related to climate change as a result of short-term momentary gains that will not be in the interest of humanity in the long run, The climate problem will also exacerbate, and cause a series of environmental disasters, or high-cost environmental shocks, especially on developing countries, which must unite their efforts; To be a pressure tool in the climate agreements to move negotiations in their favour, and to try not to politicize climate issues and view them as life issues related to humans and their continuity on earth.

Keywords: climate change, climate theories, international relations, climate justice.

مقدمة:

يعتبر تغير المناخ الآن حقيقة ثابتة علمياً رغم أنه ليس من السهل التنبؤ بالأثر المحدد لانبعاثات الغازات الدفيئة، وأصبح هناك ما يكفي لإدراك أن هناك مخاطر كبيرة من المحتمل أن تكون لها تداعياتها الممتدة، وقد بدأ تغير المناخ بالفعل في التأثير على المجتمعات الأكثر فقراً، والأكثر ضعفاً في أنحاء العالم، كما أن الزيادة بمعدل ٣ درجات مئوية في متوسط درجة الحرارة على مستوى العالم بالمقارنة بدرجات الحرارة قبل العصر الصناعي، على مدى العقود القادمة

سئودي إلى نطاق من الزيادات المحلية التي يمكن أن تصل إلى ضعف هذه الزيادة في بعض الأماكن؛ وقد ينعكس ذلك في موجات الجفاف المتزايدة، وحوادث الطقس الشديدة، والعواصف الاستوائية والارتفاعات في مستوى البحر، وبالتالي يمثل المناخ على المدى الطويل تهديدًا للأمن البشري، والتنمية الإنسانية، وسببًا أساسيًا في نشوب الصراعات الدولية، وانعكاسها على التوازن الدولي بين الوحدات السياسية؛ خاصة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في البحث عن أثر العامل المناخي في المفاوضات بين دول الشمال، ودول الجنوب في ظل اختلاف الرؤى بين الجانبين اعتمادًا على مبدأ المسؤولية التاريخية للدول الصناعية، ومبدأ المسؤولية المشترك ومحاولة الأمم المتحدة لعرض مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، وذلك في ظل العديد من المؤتمرات، والالتزامات الدولية المتعاقبة، وفي إطار نظريات المناخ المختلفة.

وفي هذا الإطار تسعى الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما أهم نظريات العلاقات الدولية التي تناولت قضايا البيئة، والمناخ، والأطروحات التي قدمتها في ذلك الإطار؟
- ما أهم القضايا الخلافية التي ظهرت على السطح بين دول الشمال، ودول الجنوب خلال المؤتمرات المناخية المتعاقبة؟
- ما هي آفاق العدالة المناخية في ظل تناقض الرؤى؟

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لفحص عوامل تطور النزعة البيئية في حقل العلاقات الدولية، وتأثير مفاوضات المناخ على توازن القوى بين دول الشمال، ودول الجنوب في ظل مقاربات فكرية، ونظرية مختلفة.

الدراسات السابقة:

تطورت طبيعة الدراسات المهمة بقضايا البيئة، والمناخ، والعلاقات الدولية عبر السنين من خلال مجموعات من الدراسات، منها مجموعة الدراسات التي تناولت قضايا المناخ وتأثيرها على الأمن الإنساني كعامل من عوامل التهديدات الأمنية الجديدة في العلاقات الدولية؛ لما تمثله من تهديد للأمن المائي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، وبالتالي فرص التنمية، ومنها دراسة JIM

MACNEILL بعنوان "تخضير العلاقات الدولية" -1990, p.1 MacNeill (35) والتي جادلت أن مشكلات البيئة، وتغير المناخ أثرت على الجوانب الاقتصادية، والصحية، والأمنية للبشر، وأن القضايا البيئية أصبحت جزءاً مهماً من قضايا العلاقات الدولية المرتبطة بالتممية، والأمن، ومثلت عاملاً مهماً من عوامل التهديد الجديدة في العلاقات الدولية؛ مما استوجب معه إدراجها على الأجندة الدولية، وهناك مجموعة الدراسات التي ركزت على تأثير قضايا المناخ على الصراعات الدولية، والهجرات البيئية، وتهديدها للأمن الدولي، والعلاقات بين الدول، ومنها مقالة Diane C. Bates (2002, p. 465-477) بعنوان "الاجنؤ البيئة؟ تصنيف الهجرات البشرية الناجمة عن التغير البيئي"، والتي صنفت الاضطرابات البيئية، ودرست تداعياتها على الهجرات البشرية، وأثر ذلك على العلاقات بين الدول، ودراسة Nils Petter & Ragnhild Nordas Gleditsch (2015, p.26-38) بعنوان "تغير المناخ والصراعات" التي تناولت أثر تغير المناخ على الصراعات، واحتمالية النزاعات المسلحة بسبب نقص الموارد، أما المجموعة الأخرى من الدراسات فقد تناولت مفاهيم العدالة، والاستدامة البشرية، وتأثير قضايا البيئة والمناخ على العلاقات الدولية؛ خاصة بين دول الجنوب، ودول الشمال، ومنها دراسة Carmen G. Gonzalez (2018, p.366) بعنوان "العدالة المناخية والتشرد المناخي: تقييم الاستجابات القانونية، والسياسية الناشئة"، والتي تناولت مفاهيم العدالة المناخية بين دول الشمال والجنوب من خلال مجموعة نظريات الأمن القومي، والأمن الإنساني، واقترب إدارة الهجرات، وتطبيق مفاهيم العدالة البيئية على التنمية المستدامة، وحقوق الدول النامية وواجبات الدول المتقدمة.

تقسيم الدراسة:

تنقسم الورقة إلى ثلاثة محاور؛ يتناول الأول منها النظريات المختلفة للمناخ، وبروز القضايا البيئية على الأجندة الدولية، بينما يتناول المحور الثاني سلسلة المفاوضات، والمؤتمرات الدولية الخاصة بالتغير المناخي في ظل الرؤى الدولية المتناقضة بين الشمال والجنوب، أما المحور الثالث فيناقش آفاق العدالة المناخية، وعلاقات الشمال والجنوب في ظل مقاربات التفاوض المناخي المتباينة.

المحور الأول: مجموعة نظريات المناخ، وصعود القضايا البيئية على أجندة العلاقات الدولية:

ينقسم هذا المحور إلى قسمين؛ يتناول القسم الأول مجموعة النظريات المؤطرة لقضايا البيئة، والمناخ، ويحتوي على ثلاثة فروع؛ الأول يتناول النظريات الخاصة بالجغرافيا السياسية، أما الفرع الثاني فيتناول النظريات الخاصة بـ "التفكير الأخضر"، كما يتناول الفرع الثالث النظريات الخاصة بالأمن البيئي، والقسم الثاني يركز على مجموعة النظريات الخاصة بالعدالة المناخية بين دول الشمال والجنوب، من خلال عرض كلٍ من المنظور الليبرالي، والمنظور التتموي للعدالة المناخية.

القسم الأول:- النظريات المؤطرة لقضايا المناخ والبيئة في العلاقات الدولية:

اشتملت نظريات المناخ والبيئة في العلاقات الدولية على ثلاث مجموعات من النظريات، تعاملت كل مجموعة وفق مفاهيم ومعطيات مختلفة؛ فظهرت مجموعة نظريات الجغرافيا السياسية التي تدرجت في الربط بين العوامل المناخية، والبيئية، والقضايا السياسية، والاقتصادية، ثم مجموعة النظريات ذات النزعة الخضراء التي أكدت على ضرورة وجود عدالة بيئية بين دول الجنوب، ودول الشمال وفق مفاهيم النمو، والبيئة، والحد من الاغتراب البيئي، وربط التقدم الفكري والثقافي بالوعي البيئي، أما مجموعة نظريات الأمن البيئي فقد اهتمت بالربط بين الأمن الإنساني، والأمن القومي، والأمن البيئي كنوع جديد من أنواع التهديدات الغير تقليدية للإنسان والدولة.

أولاً: مجموعة نظريات الجغرافيا السياسية التي ربطت بين السياسة والبيئة:

مرت تلك النظريات بعدة مراحل للربط بين العوامل البيئية والسياسية، كانت أول مرحلة هي دراسة "الموقع الجغرافي" الذي يعتبر من العوامل المهمة التي تؤثر في الجغرافيا السياسية، وذلك لتأثيره على اتجاهات سكانها، والسلوك السياسي لحكومتها، وتدرس الجغرافيا السياسية أثر الموقع الجغرافي للدولة من ثلاثة اتجاهات هي:

الاتجاه الأول: الموقع الفلكي، ويعني مكان الدولة بالنسبة لدوائر العرض وخطوط الطول، والذي يعكس بدوره مدى ملاءمة الدولة للحياة البشرية، والتقدم الحضاري، حيث تتركز الدول المتقدمة في العروض المعتدلة، وهذا لا يعني أن الحضارات نشأت أول ما نشأت في تلك العروض؛ ولكنها نشأت في الأقاليم المدارية، وشبه المدارية التي تتوافر بها السهول الفيضية والمياه، وقد اعتبرت الصحراء حول هذه السهول الفيضية بمثابة الدرع الواقي للحضارة في المناطق السهلية، وبعد ذلك انتقلت إلى المناطق المعتدلة في الشمال عن طريق الاستعمار الوافد، وهيمنت على تلك الأقاليم الحضارية. وقد ترتب على ذلك وجهة نظر **هنتجتون Huntington**، الذي يرى أن البيئة الاستوائية محكوم عليها بالتأخر بسبب ارتفاع درجة الحرارة والرطوبة طول العام، وهذا بدوره لا يشجع الإنسان على بذل مجهود للتقدم، أما بالنسبة للمناطق المعتدلة فيشجع مناخها على بذل مجهود للتقدم، وبناء على ذلك تعيش العناصر السوداء، التي تتفق في توزيعها مع النطاق الاستوائي في الماضي، والأجناس الصفراء تعيش الحاضر، بينما تعيش الأجناس البيضاء صاحبة المدنية في المستقبل. **الاتجاه الثاني: الموقع بالنسبة لليابس والماء،** ويُقصد به موقع الدولة بالنسبة للقارات، والمحيطات، والبحار، وارتباط البيئات الساحلية بالعالم الخارجي، وتيارات الحضارة، ومحاور التقدم؛ خاصة أنها لا تعرف العزلة وهذا ما يحدد شخصية الدولة، ويسهم في رسم سياستها واستراتيجيتها، وتكمن أهمية الموقع الساحلي للدولة فيما يؤدي إليه من غنى اقتصادي للدولة، واحتكاك حضاري لها، والذي ينعكس على درجة قوتها، وتقدمها، وينطبق هذا أيضًا على طبيعة سكانها من سعة الأفق، وتفتح الذهن، والانطلاق الحضاري، وتميزهم بما يعرف بالنظرة العالمية، في حين أن سكان الدول الداخلية كثيراً ما يعزلون عن مثل هذه المؤثرات والتيارات. وكل هذه الظروف تؤثر بدورها في جغرافيا الدولة السياسية. **الاتجاه الثالث: الموقع بالنسبة للدول المجاورة،** يرى العالم الجغرافي الألماني **فريدريش راتزل (FridrichRatzel)** (١٨٤٤-١٩١٤) - المؤسس الحقيقي لعلم الجغرافية السياسية والذي ركز على العلاقة بين السياسة، والبيئة الطبيعية خاصة الأرض والمناخ (متولي وأبو العلا، ١٩٧٧، ٢٥-٢٦) - أن الدولة نتاج تفاعل عنصري

الأرض والشعب، وهذا التفاعل ينتج عنه عنصر ثالث يحدد عناصر قوة وضعف الوحدة السياسية أو الدولة؛ وتشمل دراسة الأرض على عدد من عناصر جغرافية الطبيعة، وعلى رأسها المكان الجغرافي والأقاليم الطبيعية والمناخية للدولة، أما دراسة الشعب فتشتمل على عناصر خاصة بالحياة البشرية؛ ومنها السكان، والنشاط الاقتصادي، وأنماط المدن، والتنظيم الطبقي، والتكوين الحضاري، وقد أدى ذلك التفاعل إلى ظهور ما يسمى "بمرحلة العلاقات البيئية" وهي المرحلة التي فسر فيها العلماء القدماء السلوك البشري وعلاقته بالظواهر البيئية الطبيعية، فقد ربط أرسطو طاليس (٣٨٤-٣٢٢ ق.م) بين نوع المناخ السائد، وبين الذكاء، والمهارة الفنية، والروح، كما أسس أفلاطون (٤٢٨-٣٤٧ ق.م) علاقة وثيقة للشكل المناسب للسكان ومدنية الدولة، وربط ابن خلدون في مقدمته بين المناخ وعادات الشعوب، وتقاليدهم وأنشطتهم المختلفة، والتي رأى أنها انعكاسًا لتأثير الظروف الجوية، وبناءً على ذلك أكد على ما يسمى بـ"الحتم البيئي". وقد أرجعت هذه المرحلة كل مظهر من مظاهر السلوك السياسي إلى البيئة الطبيعية، وأصبح هناك علاقة بين تأثير الخصائص المناخية على نشاط الإنسان وتفكيره؛ فالارتفاع في الحرارة، واقتربها بالرطوبة؛ يؤديان إلى الخمول، والكسل وبالتالي قلة الفاعلية، ونشاط الإنسان في مثل هذه المناطق مقارنة مع سكان المناطق المعتدلة والباردة، وهذا ما قدمته نظريات كتليل للتطور السريع في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، والذي رافقه استغلال كبير للمصادر الطبيعية وتطورها اقتصاديًا، مقابل معاناة سكان مناطق العروض الاستوائية، وشبه الاستوائية، والحرارة التي لا تزال تعاني من التخلف نتيجة خصائصها المناخية (سعودي، ٢٠١٠، ص ٢).

أما المرحلة الثانية من تطور العلاقة البيئية للدولة فهي مرحلة "دراسة الوحدات القومية"، ومن أبرز علماء هذه المرحلة، العالم الجغرافي فريدريش راتزل الذي ركز على دراسة الأساس الجغرافي للدولة، وتصنيف الآثار التي تحدثها البيئة في قوة الدولة، وبالتالي كان أول من درس علاقات المكان place بالموقع location، وقد أيد راتزل مفهوم الحتم الجغرافي، وأوضح أن نمو الدولة وتكوينها تتحكم فيه العوامل الجغرافية، وأن حدود الدولة، إذا لم تجد مقاومة من دول

الجوار، قابلة للتمدد والنمو، وهذا ما عُرِفَ فيما بعد بمفهوم، أو نظرية "المجال الحيوي" الذي يرى أن الدولة مثل الكائن الحي الذي تدفعه الضرورة للنمو من خلال الحصول على الأعضاء الضرورية حتى لو تطلَّب ذلك النمو إلى استخدام القوة (Farineli, 2000, p.945).

وشهدت المرحلة الثالثة توسع في دراسة المشاكل السياسية؛ حيث أُطلق على تلك المرحلة، مرحلة "دراسة الأقاليم السياسية"؛ تحولت فيها القضايا السياسية إلى قضايا ذات طابع عالمي متداخل غير حدودية تطورت خلال القرن العشرين، والقرن الواحد والعشرين، وأخذت تلك القضايا الطابع البيئي المرتبط بقضايا الغذاء، والمناخ، والماء، وبدأت المنظمات القومية والدولية المهتمة بقضايا البيئة بالعمل على نتائج التلوث البيئي، والاحتباس الحراري، وبدأت العديد من الدراسات، والأبحاث العلمية تربط بين التغيرات المناخية، والتنمية الاقتصادية والسياسية، وتم الربط بين العامل المناخي وبيئة الإنسان، وتداخلت قضايا البيئة مع علم الجغرافيا السياسية، وقد أكد Dalby على أن مسألة تغير المناخ هي مسألة جغرافيا سياسية، يستلزم معها تفسيرات من نظريات العلاقات الدولية حول النزاعات الدولية التي قد تنشأ بسببها، مع ضرورة تركيز تلك النظريات على الأسباب الفعلية للمشكلة، وليست مجرد التركيز على الأعراض التي يسببها العامل المناخي (Dalby, 2021, p.333-345).

ثانياً- النظرية الإيكولوجيا أو النظرية السياسية الخضراء (أصحاب النزعة

الخضراء):

الإيكولوجيا أو النظرية السياسية الخضراء هي أحدث مدارس التفكير السياسي، وتركز تلك النظريات على بعض القضايا الفلسفية؛ مثل العلاقة بين العالمين البشري وغير البشري، وماهية "الحياة الجيدة" والتنظيم الأخلاقي والسياسي الابتكارات التكنولوجية، وفي الوقت نفسه تتميز أيضًا بأنها تتعامل مع بعض القضايا المعاصرة على وجه التحديد مثل الآثار الاقتصادية والسياسية لتغير المناخ، وذروة النفط، والاستهلاك المفرط، التنافس والصراع على الموارد، وارتفاع مستويات عدم المساواة العالمية والوطنية. إنها أيضًا مدرسة واسعة للغاية

للفكر السياسي تغطي مجموعة واسعة من الاهتمامات، وتحتوي على عدد من المدارس الفرعية المتميزة للفكر الأخضر (Andrew 1990, pp.153-178). تطورت مدارس النظرية السياسية الخضراء عبر موجات ثلاث؛ شملت الموجة الأولى محاولات اعتبار "البيئة" ecologism' مقارنة مميزة للتحليل السياسي، وقد ظهرت تلك الموجة من الثمانينات إلى منتصف التسعينات من القرن العشرين، أما الموجة الثانية من التفكير البيئي؛ فقد ظهرت منذ منتصف التسعينات، واستمرت لنهايتها، وتضمنت مناقشات جدلية بينها وبين المدارس الفكرية الأخرى، مثل الليبرالية، والنسوية، والنظرية النقدية، والاشتراكية حول بعض المفاهيم الأساسية في الفكر السياسي مثل الديمقراطية، والعدالة، والدولة، والمواطنة، أما الجيل الثالث من نظريات التفكير الأخضر هو الجيل الذي اعتمد تداخل التخصصات والقضايا التطبيقية للتفكير الأخضر، خاصة على الجانب الاقتصادي والسياسي لنشر الأفكار السياسية والاقتصادية الخضراء، فاهتم هذا الجيل من الكتابات بمواضيع مثل الحقوق البيئية الدستورية لغرهام سميث، والسياسة البيئية، والنظرية الديمقراطية لمانيو همفري، والسياسة الخضراء والاستدامة، والمواطنة والبيئة (Barry, J., 2014, pp.153-178).

وقد انبثقت عدة مدارس فرعية من النظرية السياسية الخضراء شملت على الأفكار التالية:

أ- ثلاثية الدولة والسوق والمجتمع :

يمكن فهم النظرية السياسية الخضراء green political theory باعتبارها شكلاً من أشكال النظرية السياسية التطبيقية، وهنا تشترك في هذه الميزة مع الأيديولوجيات الأخرى التي تسعى جميعها إلى إحداث فرق وتغيير في العالم أو المجتمع؛ وفقاً لمبادئهم السياسية الخاصة، وتتمثل مهمة النهج التطبيقي للنظرية السياسية في تحليل بعض المبادئ السياسية أو الأخلاقية الأساسية- على سبيل المثال الديمقراطية، والعدالة، والمواطنة، ومعرفة ما سيتبعها بالنظر إلى الواقع التجريبي للوضع الذي يواجه الإنسانية، أو مجتمع بشري خاص، أو بمعنى آخر استكشاف أفضل السبل التي يمكن بها تنفيذ السياسة العامة- بما يتفق مع المبادئ والحقائق التجريبية- وكذلك اكتشاف أفضل السبل لإضفاء الطابع المؤسسي على تحقيق تلك المبادئ. وعلى وجه الخصوص، تهتم النظرية

السياسية التطبيقية بالترتيب المناسب، والأدوار، والعلاقات الخاصة بين ما يمكن اعتباره ثلاث مؤسسات أساسية للحكومة/السياسية، أو النظام في المجتمعات البشرية، والتي تشمل ثلاثية الدولة والسوق والمجتمع.

فمن منظور النظرية السياسية الخضراء، من الأفضل اعتبار الدولة والسوق وسيلة لدعم الأشكال المجتمعية لتنظيم السياسي، والاقتصادي وأساليب الحياة. أي أنه يجب أن نحكم على الدولة والسوق ونقيمها على حسب المساهمة في ضمان أن يتم تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية بما يخدم المجتمع، وبالتالي يؤمن أصحاب التفكير الأخضر بدور كبير للدولة يكون أكثر ديمقراطية ولا مركزية في تنظيم السوق لمنعه من تقويض القيم الخضراء الرئيسية مثل التضامن الاجتماعي، والترابط على نطاق الإنسان والقيم الجوهرية للعمل من خلال منع الدولة ظهور مستويات عالية من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والحفاظ عليها (Barry, 2012).

ب- (جدلية التنمية- النمو والبيئة):

يؤكد مفكرو هذا الاتجاه على أساسين للتنمية البيئية؛ الأساس الأول يكمن في ضرورة إعطاء الأولوية لتحليل عوامل عدم الاستدامة الموجودة فعليًا على تحليل الاستدامة القائمة، حيث تحدد سياسة عدم الاستدامة الأسباب الكامنة لاستمرارها، وكيفية الحد منها كشرط مسبق لتحقيق الاستدامة المستقبلية، أو لرسم خريطة لمسار التنمية المستدامة في المستقبل، الأساس الثاني هو انكار مفهوم التنمية غير المتوازنة التي أدت إلى توسيع دوائر الفقر، والجوع على النطاق العالمي، مع ضرورة سن سياسات بيئية في إطار سياسة الاعتماد البيئي المتبادل التي تشمل منع استغلال الموارد بشكل مفرط، مع إلغاء كافة أشكال التفاوت الاجتماعي، وعدم المساواة التي ظهرت مصاحبة للثورة الصناعية، والمجتمعات الحديثة التي أدت إلى تدمير العديد من الغابات المطيرة، وإطلاق أعداد كبيرة من الملوثات الصناعية التي أدت بدورها إلى ارتفاع حرارة الأرض وزيادة حدة التلوث (Blühdorn, 2008).

ومن هنا ينادي أصحاب هذا الاتجاه في المؤتمرات البيئية، والإطارية التي عقدت تحت مظلة الأمم المتحدة بتحمل المجتمع الصناعي مسؤولية التدهور البيئي بدافع النزعة الصناعية، وضرورة إيجاد مخرج من الأزمات الاقتصادية بربطها بمواجهة الاحتباس الحراري، وابتداع نمط تنموي جديد يأخذ في الاعتبار

التكاليف البيئية والاجتماعية في مسار التنمية الشاملة. وقد أفرزت هذه النقاشات ما أطلق عليه "المعضلة البيئية" Environmental Dilemma ظهرت في الاصطفاغ التقليدي بين دول الشمال ودول الجنوب، وإلقاء اللوم المتبادل بين الطرفين، حيث تعتبر دول الشمال أن النمو السكاني الغير مكبوح في دول الجنوب يشكل ضغطاً كبيراً على الموارد الطبيعية، بينما تلقي دول الجنوب اللوم على دول الشمال في أنها هي من تسببت في التلوث، والتغيرات المناخية؛ وبالتالي يجب أن تتحمل عبء وتكلفة هذا الفعل (وناسي، ٢٠١٣، ص ٣٥٠).

ت- الحد من الاغتراب البيئي:

يتم في هذه المدرسة ربط الطاقات البشرية بمجالها البيئي لارتباط تطورههم وتنميههم، مع محاولة الحد من حالة الاغتراب التي طبعت العلاقات المتبادلة بين الإنسان وبيئته بوصفها علاقات استغلالية وعنيفة، وذلك من خلال محاولة صياغة مفهوم التنمية المستدامه والمجتمع الصالح (ماكينزي، ٢٠٠٩، ص ٢٣١)، اعتماداً على ضرورة تطوير بدائل حقيقية للمجتمع الاستهلاكي تتخطى نفعية الفرد الاستحوادي؛ لتطوير علاقة أكثر تناغمًا مع العالم الطبيعي بعيداً عن مفهوم الاستحواذ والصراع.

وقد قدم أرن نيس Arne Nisse هذا المنظور منذ سبعينات القرن العشرين حيث أقر بضرورة تضمين الالتزامات الأخلاقية في تعامل البشر مع الطبيعة؛ لأن البشر هم مجرد عنصر واحد ضمن مجتمع حيوي أشمل، وبالتالي يجب أن يتفهموا هذا المجال، ويلتزموا عند التعامل مع الطبيعة بمجموعة من القواعد الأخلاقية، وقد أفرزت هذه الأفكار اهتماماً واسعاً على مستوى السياسة العالمية؛ ترجمت في سلسلة الاحتجاجات والمظاهرات ضد النظام الصناعي وانعكاساته المدمرة على بيئة الإنسان (غرين، ٢٠٠٤، ص ٦٥٤).

ج- البيئية الاجتماعية:

يشدد البيئيون هنا على إلغاء كل أشكال التفاوت الاجتماعي وعدم المساواة مع منع استغلال الموارد الطبيعية بشكل مفرط، ويؤمن "موري بوكيش" أن معنى الوصول إلى الحرية هو ارتباط التقدم الفكري والثقافي بالوعي البيئي، مما يعني مواءمة المصالح البشرية مع الطبيعية، وتكليف الإنسان بلعب دور "مدير العمليات الطبيعية" في حدود تمكن الكائنات الأخرى من الارتقاء الطبيعي وإيجاد مجال حيوي للمجتمع (ماكينزي، ٢٠٠٩).

ثالثاً- النظريات الخاصة بالأمن البيئي في أجندة السياسة الدولية:

بحلول نهاية القرن العشرين تبوأَت القضايا البيئية موقعاً متقدماً على جدول الأعمال الدولي، فزاد الوعي بمخاطر لها طبيعة غير تقليدية؛ شملت مجموعة واسعة من المشكلات البيئية التي اتخذت طابع التهديد الأمني، فهي أخطار عابرة للحدود، وليست تحت سيطرة متخذي القرار، ولا يمكن تداركها بسهولة، وقد طرح **دالبي**، وهو من المهتمين بالربط بين العلاقات الدولية والتهديدات البيئية، عدة عوامل يؤكد بها على أن العوامل البيئية أصبحت مكوناً رئيسياً من مكونات العلاقات الدولية شملت (Dalby, 1992, p.359):

العامل الأول: ظاهرة "التدفق البيئي" التي كانت انعكاساً لظاهرة تدويل القضايا البيئية التي ظهرت بدورها نتيجة للتحديات البيئية التي شهدتها النظام الدولي.

العامل الثاني: زيادة الاهتمام بالقضايا البيئية لتصدرها لأجندة الأعمال الدولية برعاية منظمة الأمم المتحدة، وعقد العديد من الاتفاقيات والمؤتمرات لإيجاد حلول مشتركة، مع توسع الشبكات المناصرة للبيئة من فواعل غير الدولة كان لها مساهمة في إيجاد العديد من قواعد السلوك، والقيمين والمصالح المشتركة في إطار إعادة بلورة العلاقات الدولية في بعدها البيئي.

العامل الثالث: إعادة تعريف مفهوم التهديدات الأمنية بصفة عامة وإدراج الأخطار البيئية، وربطها بقضايا العنف، والفقر، وعدم المساواة مع تعديل الإطار المعروف للأمن العالمي في سياق تحولات المفهوم الجديدة، واعتبار أن الأمن البيئي مؤثر في العلاقات الدولية لمساهمته في علاقات التعاون والصراع بين الدول (وناسي، ٢٠١٣، ٣٥٣).

بحسب بول بان شود، فإن تسمية الأمن البيئي ظهرت كنقطة تلاقٍ بين حدوث تغيرات هيكلية في النظام الدولي، وصعود فكر جديد في مجال الأمن، فترة ما بعد الحرب الباردة، كان لمفهوم هذه الفترة مصطلحاً غامضاً يبحث مساره ضمن ثلاثة أشكال؛ الأول مسار يربط بين التدهور البيئي والمتغيرات الاجتماعية، ومسار آخر يربط بين مفاهيم البيئة والأمن، والمسار الآخر يدرج قضايا البيئة في الفكر الاستراتيجي للدول.

وبالرغم من طرح القضايا البيئية على أجندة السياسة الدولية منذ السبعينات عند انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية في مدينة أستوكهولم، إلا أن تحول تلك القضايا إلى مسألة أمنية ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة التي كانت تولي مقاربة الأمن القومي للدولة الأهمية الأولى في مقاربات الأمن.

وقد تم الربط بين المشكلات البيئية وظواهر العلاقات الدولية في تلك الفترة وعلى رأسها ظاهرة الصراع الدولي، وبدأت أدبيات العلاقات الدولية تتبنى مقولات نظرية الأمن البيئي في تحليل ظاهرة الصراع، وهذا ما انطلق منه "توماس هومر-ديكسون" عندما افترض أن التهديدات البيئية الناجمة عن تدهور البيئة يمكن أن تؤدي إلى صراعات عنيفة وحادة بين الدول، حيث أكد على العلاقات الارتباطية الموجبة بين كل من التغيرات البيئية الحادة، وما تفرضه من تحديات ومشكلات ترتبط بمفهوم "التدهور البيئي" وما يمكن أن تسببه من صراع دولي شديد (Dixon.,1991, p.77).

وقد اعتمدت افتراضاته التحليلية على فرضية أساسية هي أن الضغوط البيئية تنشأ نتيجة نقص كمية ونوعية الموارد المتجددة، ومع اقترانها بالنمو السكاني المتزايد، والتوزيع الغير العادل للموارد، فإن حدتها تتصاعد ويترتب على ذلك ظاهرة الهجرة بمشكلاتها المختلفة، أو ظاهرة النقص في الإنتاجية الاقتصادية، وهذا إما أن يؤدي إلى صراعات على مستوى الدولة الواحدة، أو صراعات دولية فيما بين الدول التي تعاني مما أطلق عليه "الشح البيئي" في نفس الإقليم (Dixon, 1993,p.40).

وقد أشار "بيتر جليك" Peter H. Gleick في هذا السياق إلى أن التغيرات المناخية قد تكون حافزاً للصراع الدولي؛ وخاصة فيما يتعلق بقضايا الاحتباس الحراري، وارتفاع درجة حرارة الأرض وانعكاساتها على ذوبان الجليد، بالإضافة إلى تبخر المياه، وزيادة الطلب عليها، وكلها عوامل تضغط على الدول لتبني سلوك صراعي تجاه القضايا المائية، وتحقيق الأمن المائي (Gleick, 1989, p. 333-339).

وأكد باترسون Paterson على العلاقة بين استخدام القوة والأمن البيئي، فجادل أنه بالرغم من تغير أسباب انعدام الأمن، وتعددتها، ومنها على سبيل

المثال التغيرات المناخية، فإن الدول ستظل تستخدم القوة العسكرية للدفاع عن نفسها مقابل هذا الأسباب المختلفة حتى لو كان استخدام تلك القوة يعني التخفيف من آثار التغيرات المناخية، مثل استخدام تلك القوة في جهود الإنقاذ بعد الأحداث المناخية الحادة (Paterson, 2000, p.20).

وقد بلور ستيفن والت في الثمانينات، وهو من أنصار مدرسة الواقعية الدفاعية، نظرية "توازن التهديدات" التي تحت الدول على أخذ خطر التغيرات المناخية على محمل الجد، حيث تحلل نظرية والت سلوكين مختلفين تسلكهما الدول للتوازن وقت التهديد؛ الأول هو تكوين الدول تحالفات مع بعضها البعض لمواجهة تهديد ما بشكل جماعي، والسلوك الثاني هو أن تتحالف الدول نفسها مع التهديد (مثل دول القوى العظمى) وذلك من أجل ضمان أمنها في النظام الدولي، والتهديدات الخارجية التي تتعرض لها الدول- وفق نظرية والت- هي دول القوى العظمى أو الدول التوسعية، إلا أنه اعتبر أن التغيرات المناخية قادرة على الوصول إلى مستوى مماثل من الخطورة (Walt, 1985, p.3-43)، وبالتالي في حالة التغيرات المناخية، يتم استبعاد السلوك الثاني للتوازن مع التهديد لأنه من المستحيل التحالف مع التغيرات المناخية، وبالتالي يكون السلوك الأول هو خيار الدول وقت التهديدات المناخية، فتحالف الدول معاً لموازنة قواها ضد التهديد؛ هو السلوك الوحيد المتاح للدول في هذه الحالة.

ويؤكد روبرت كابلان Robert Kapla n على أن مسألة تغير مناخ الأرض تمثل مشكلة أمن قومي في أوائل القرن الحالي، بمعنى أن مشكلة التغيرات المناخية تعد أكبر تهديد يواجهه العالم حالياً. من وجهة نظر الجغرافية السياسية، يؤكد كابلان أن "الآثار السياسية والاستراتيجية لتزايد عدد السكان، وتلوث المياه، وانتشار الأمراض، ونفاد المياه، واجتثاث الغابات، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى سطح البحر في بعض المناطق الحيوية المزدهمة بالسكان مثل بنجلاديش، ودلتا النيل، وهي كلها تطورات تتسبب في هجرات السكان بأعداد ضخمة، وتثير بدورها النزاعات بين الجماعات المختلفة، وهذه الآثار ستمثل التحدي الأكبر لسياسات الدول الخارجية. وفي هذا الإطار تم تحليل ظاهرة اللاجئين البيئيين environmental refugees من خلال الربط بين التدهور البيئي، والمشكلات السياسية في ظل التغيرات المناخية، وزيادة حجم السكان، وانعكاس ذلك على

زيادة التلوث البيئي على مستوى العالم مع الإشارة إلى خطورته على زيادة الضغوط، والصراعات الدولية المحتملة، وبالرغم من ذلك أشار كابلان إلى أن التغيرات المناخية تمثل فرصة للتعاون مثلما تمثل فرصة للصراع، فهي قادرة على تغيير نظام الدول، مما يؤدي بدوره إلى تغيير إدارة سياسات القوة، وفي هذه الحالة يمكن استغلال السلوك الأول للدول، والذي حدده ستيفن والت، لوضع مقاربة واقعية إلى مسألة التغيرات المناخية، معتمدة على أن مواجهة الدول لخطورة التغيرات المناخية التي لا تفرق بين الدول وحدودها ستدفع الدول إلى التعاون لموازنة قواها جميعاً ضد هذه التهديدات (Heffron, 2015)

وقد اهتم باري بوزان من مفكري مدرسة كوبنهاجن، أن يقدم تصوراً واسعاً لمفهوم الأمن شمل عدة أبعاد من ضمنها البعد البيئي، والأمن البيئي - عند بوزان - يشمل التهديدات الأيكولوجية والحيوية، كما يشمل تهديدات تخص الحضارة الإنسانية وبقائها، هذه التهديدات لا تخص دولة واحدة بذاتها بل تتجاوز الحدود لتشمل كل الدول، وبالتالي يجب معه حماية البيئة من الممارسات الإنسانية المتسببة في تلك التهديدات (Buzan, 1998).

بناء على ما سبق يمكن القول أن نظرية "الأمن البيئي" قد شهدت موجتين من التطور النظري الأكاديمي من حيث الأدبيات التي تناولت المفهوم؛ فركزت **الموجة الأولى** من تلك الأدبيات على مناشدة الباحثين بإعادة تعريف مفهوم الأمن نفسه، مع إيجاد منهجية متعددة المستويات تحتوي على إطار عالمي وإقليمي، وليس إطار الدولة فقط، بينما اهتمت **الموجة الثانية**، التي بدأت في منتصف العقد الأول من القرن العشرين، على ما إذا كان تغير المناخ مرتبطاً بمفهوم "الصراع" وانضم إليه علماء اجتماع كميون، يستخدمون بيانات كبيرة ومبتكرة في كيفية تضيق نطاق الأمن، من خلال طرح أسئلة بحثية أكثر تعقيداً حول ما معنى "العنف" وربطه بالقضايا البيئية وانعكاسه على السلم والأمن الدوليين (Barnett, 2001, p.6)، وفي هذا الإطار بدأت مصطلحات جديدة في الظهور مثل مفهوم "التدهور البيئي" Environmental Degradation، ومفهوم "الأمن الأيكولوجي" Ecological security، بالإضافة إلى معنى "الصراع البيئي" Environmental Conflict، و"الاستدامة البيئية" Environmental Sustainability مما حول القضايا البيئية بجدارة إلى قضايا أمنية أو قضايا ذات بعد أمني Securitization.

برزت التغيرات المناخية والبيئية على مسرح العلاقات الدولية كواحدة من أهم التهديدات الأمنية عالمياً، وهو ما حمل مجلس الأمن عام ٢٠٠٧ إلى عقد المناظرة الأولى من نوعها حول أثر التغيرات المناخية على الأمن، وفي إطار المناظرة أكد "بان كي مون" سكرتير عام الأمم المتحدة آنذاك، أن التغيرات المناخية والبيئية لا تمثل تهديدات بيئية ذات آثار اجتماعية واقتصادية فحسب، بل تمتد آثارها وتداعياتها إلى حد تهديد السلم والأمن الدوليين، وهو ما يقع بدوره في اختصاص مجلس الأمن (طابع، ٢٠١٦، ص. ٩٥).

القسم الثاني- مجموعة النظريات المؤطرة للعدالة المناخية بين الشمال

والجنوب:

تعرف العدالة المناخية بأنها تحمل التكاليف والأعباء البيئية بين مختلف الأقاليم، وتحسين وضعية الإنسان الحالية دون إهمال احتياجات الأجيال في المستقبل، ويعرفها روبين إيكيرسلي في إطار ما يعرف "بالعدالة البيئية" Environmental Justice بأنها التوزيع العادل لمنافع ومخاطر التعاون الاجتماعي، بالإضافة إلى محاولات تضمين إنفاص هذه المخاطر في الميثاق الأخلاقي للجماعة الإنسانية (Eckersley, 2004, p.10).

وقد ارتبط مفهوم العدالة المناخية بمفهوم التنمية المستدامة وحقوق الأجيال المقبلة، وبدأ ينتشر المفهوم بصفة تدريجية داخل المنظمات غير الحكومية التي كان يجمع بينها مبدأ حق المجتمع الدولي في إشباع حاجاته وأداء التزاماته لإنقاذ كوكب الأرض من الدمار، والانتقال من المجتمع الاستهلاكي إلى مجتمع الاقتصاد الأخضر، وعدالة التوزيع بين الأجيال في كل من المنافع والتكاليف (شكراني، ٢٠١٢، ص. ١٠٠).

وقد دأبت الاتفاقيات البيئية على مدار السنوات السابقة على تحقيق وإرساء مفهوم العدالة المناخية، من خلال عدة مبادئ اعتمدت على منظورات مختلفة تبلورت في كل من المنظور الليبرالي والمنظور التنموي.

أولاً: المنظور الليبرالي للعدالة المناخية (السلم البيئي):

انطلق الليبراليون في تعريف الأمن مؤكدين على أهمية قضايا الثروة والرفاهة والبيئة، مؤمنين بدور المؤسسات الدولية معالجة النزاعات الدولية، اعتماداً منهم على بناء "السلم البيئي" الذي ينتج عن طريق عدة عوامل تبلورت في:

١- **مبدأ المسؤولية المشتركة:** يركز هذا المبدأ على النتائج التي آل إليها الوضع البيئي الحالي، ويرجع مسؤولية تدهور البيئة للدول جميعها بغض النظر عن مستوى التقدم الصناعي والاقتصادي فيها، ولمواجهة تلك المخاطر من المهم أن تكون هناك جهود جماعية متكاملة، لن تتحقق إلا بتعاون الدول المتضررة والفاعلة على حدٍ سواء (شكراني، ٢٠١٢، ص.١٠٠).

٢- **مبدأ الاعتماد البيئي المتبادل:** يؤمن هذا المبدأ بتشابك السياسات الدولية والداخلية، والأخذ في الاعتبار دور الإسهامات الدولية في مجال العدالة المناخية العابرة للحدود وتفاعلاتها التي لا تتوقف، والاعتماد على دور المؤسسات الدولية في تفعيل أوجه التعاون والتقارب المختلفة وتعزيز المصالح المشتركة.

٣- **مبادلة الديون بالاستثمار في الطبيعة:** بدأ الترويج لهذا المفهوم في التسعينات كعمل يستهدف مرحلة اتسمت بعدم العدالة، وبالتالي كان هناك اهتمام بالمطالبة بإصلاح الضرر عن طريق مقايضة الديون بالاستثمار في الطبيعة كسبيل للتخلص من المديونية، ومع عدم استطاعة الدول النامية تسديد فواتير الديون، ومعاناة ميزانياتها من عجز كبير، أصبحت الحاجة ملحة إلى الاستثمار في المجال البيئي، وهذا ماظهر فيما يسمى بأسواق الكربون وتراخيص التلوث وتوزيعها بين الشركات الدولية الكبرى (Richard,2012, p.30).

ثانيا: المنظور التنموي للعدالة المناخية:

يضم هذا المنظور كل الدول الغير منتمية للعالم الغربي، ومنها مجموعة ال٧٧ بالإضافة إلى الدول العربية، والصين، وغيرها من الدول النامية، ويؤكد مارليز سيمونز أن الدول النامية أصبحت تمارس نفوذًا حقيقيًا في قضايا البيئة تستخدمها في استراتيجيتها التفاوضية، ويعتمد ذلك المنظور على عدة أسس مختلفة تشمل (Lee, 1995, p.63).

١- **المسؤولية المشتركة لكن المتباينة:** يعتمد هذا المبدأ على توزيع مسؤولية الاحتباس الحراري على دول الجنوب والشمال؛ ولكن بدرجات متفاوتة، فدول الجنوب تتحمل مسؤوليتها في الاحتباس الحراري، ولكن بحدود؛ مقارنة بالدول المتقدمة التي تتحمل العبء الأكبر من الدول الفقيرة، وقد تمت صياغة هذا المبدأ في مؤتمر ريو (UN,2021, p.53).

٢- **المسئولية التاريخية للغرب:** هذا المبدأ يحمل كل المسئولية في مجال الاحتباس الحراري للدول الغربية، ويؤكد على ضرورة تحملها كامل المسئولية الأخلاقية، وأهمية تفاعلها الإيجابي مع مطالبات العدالة البيئية للدول النامية في تمويل برامج التنمية البيئية المستدامة، وتحويل التكنولوجيا، وذلك من أجل الانتقال إلى الاقتصاد الحر، هذا بالمقارنة بوضع الدول النامية التي كانت مساهماتها في تدهور البيئة محدودة للغاية على مر العصور، وبالتالي لا يمكن تحميلها المسئولية عن عدم وجود عدالة مناخية، الا أن الدول الصناعية قد رفضت وجهة النظر هذه وعرقلت العديد من المفاوضات البيئية (Friman & Strandberg, 2014,p.20).

٣- **الاستفادة من التكنولوجيا النظيفة:** وينادي هذا المبدأ على ضرورة تحويل التكنولوجيا النظيفة من دول الشمال إلى دول الجنوب؛ للاستفادة المشتركة من هذه التكنولوجيا، وتقليص الفجوة بين الجانبين، ومواجهة أعباء التغير المناخي، والحيلولة دون تفاقم مشكلاته، هذا بالرغم من أن الأطراف الأكثر اقتداراً تقتصر إلى الرغبة الحقيقية لإقامة علاقة متوازنة مع الأطراف الأضعف وفقاً لقواعد التعامل بالمثل (جونسون، ٢٠٢١، ص.٢٧٥).

انعكست تلك الأسس المختلفة في مؤتمرات الأطراف للتغير المناخي؛ مما كان له شديد الأثر على سير المفاوضات وإثارة جدال دائم بين دول الشمال ودول الجنوب، وهذا ما سيتم مناقشته في المحور الثاني من الدراسة.

المحور الثاني: العامل المناخي على أجندة السياسة الدولية:

التغير المناخي هو التغير المتوقع في أنماط الطقس المتصلة بالاحترار العالمي، وتأثيره على ارتفاع منسوب البحار وزيادة التصحر، وكذلك ارتفاع درجة حرارة الأرض وموجة الأحداث المناخية المتطرفة، بالإضافة إلى التغيرات في منسوب معدلات هطول الأمطار، واشتداد الأعاصير المدارية، وزيادة المساحات المتأثرة بالجفاف (حقوق الانسان، ٢٠٠٩)، أما الاحتباس الحراري فهو عبارة عن حبس الأشعة الحرارية وأسرها في الغلاف الجوي للأرض بدلاً من أن تتبدد إلى الفضاء الخارجي بنسبتها الطبيعية (عوض، ٢٠١٨، ص١٠٢)، وقد توصل علماء المناخ إلى سيناريوهين؛ أحدهما يبقي الزيادة الكونية في درجات الحرارة عند

مستوى أقل من درجتين مئويتين، والثاني يضعها في مستوى أعلى من درجتين (الخياط، ٢٠٢١، ص ٤٨)، وقد ظهرت الاختلافات بين مطالب الدول والتزاماتها في المفاوضات المناخية، فالدول الجزرية الصغيرة تطالب مثلاً بأن تعمل الدول على إنقاص درجات الحرارة إلى حدود ١,٥ درجة مئوية، أما الدول الأخرى - نظراً للمشاكل الاقتصادية - فتري أن إنقاص درجة الحرارة إلى حدود مستوى ١,٥ درجة مئوية سيؤثر لا محالة على نموها الاقتصادي.

وكنتيجة للآثار الخطيرة للانحباس، واختلاف وجهات النظر بدأت المفاوضات المناخية تحت إشراف الأمم المتحدة منذ برلين (١٩٩٥) مروراً بجنيف (١٩٩٦) وكيوتو (١٩٩٧) وبونيس إيرس (١٩٩٨)، واستمرت سنوياً وصولاً إلى باريس (٢٠١٥)، وتكررت إلى وقتنا الحالي في جلاسكو (٢٠٢١)، وتعمل مؤتمرات الأطراف (COP) ضمن حشد المساعي الدولية للاتفاقيات الإطارية للتغيرات المناخية معتمدة على ثلاثة أسس تشمل مبدأ الوقاية، ومبدأ الحق في التنمية، ومبدأ المسؤوليات المشتركة المتباينة (CDR) (الشكراني & القاضي، ٢٠١٦، ص ٤٤).

هدفت تلك الاتفاقيات الإطارية إلى إدارة الخطر الذي يهدد الأمن البيئي، والتنمية المستدامة لدول العالم، والتأكيد على المسؤولية المشتركة، وأهمية العمل الجماعي، وتقديم المبادرات المختلفة لتعزيز السلامة البيئية. ويستعرض هذا المحور أهم المحطات التفاوضية لمواجهة التغير المناخي في ظل اختلاف الرؤى بين الشمال والجنوب.

أولاً: مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو ١٩٩٢:

جاء مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو ليقدم الردود العملية في مواجهة التحديات والمخاطر التي باتت محدقة ببيئة الإنسان، واعتُبر تجمعاً دولياً غير مسبوق لممثلي أكثر من ١٧٠ بلداً ومنظمة، وقد كانت هذه بداية الاستجابة الدولية لمشكلات التغير المناخي، وقد شمل المؤتمر عدة اتفاقيات دولية ربطت بين قضايا البيئة وقضايا التنمية، في الوقت الذي دار فيه جدل لم ينقطع طول مرحلة التحضير بين رؤيتين؛ رؤية الدول الصناعية التي فضلت أن تكون قمة الأرض قاصرة على معالجة وتناول أبرز المشاكل البيئية؛ مثل تغير المناخ، والمحافظة على الغابات، والحفاظ على التنوع البيولوجي من الاندثار مع خشية

تحمل أية التزامات مالية قد تتحملها في المستقبل، ورؤية الدول النامية التي أصرت على ضرورة الربط بين قضايا البيئة وقضايا التنمية (عقون، ٢٠١٤، ص ١٢٩).

وكان حصاد المؤتمر مجموعة من الوثائق الهامة التي مثلت خطة متكاملة لمواجهة مشاكل التدهور البيئي، مع محاولة إقامة التوازن بين صياغة البيئة وتحقيق التنمية ومنها:

أ- برنامج العمل المشترك للقرن الواحد والعشرين (أجندة ٢١):

تمثل الوثيقة الرئيسية للمؤتمر خطة العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتنقسم الأجندة إلى ٤٠ فصلاً، يشتمل كل منها على توصيات لمعالجة موضوع من موضوعات البيئة، كما تناقش الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وإدارة الموارد من أجل التنمية، واستخدام التكنولوجيا الصديقة للبيئة، وتقدم منهاج عمل جديد لمعالجة مشاكل العالم النامي من خلال الموازنة بين الاحتياجات البيئية المتزايدة، مع الاستمرار في المحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية، كما تناولت الأجندة مبدأ الإصلاحات المؤسسية؛ وذلك من خلال التركيز على ضرورة دمج العوامل البيئية مع التنمية من أجل التوصل إلى تحقيق التنمية المستدامة، والتأكيد على تطبيق هذا المبدأ على الأمم المتحدة في أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية (عامر، ٢٠٠٧، ص ٢٧٤).

ب- إعلان ريو:

هو مجموعة من المبادئ العامة التي ركزت على السعي نحو إرساء سلوك إنساني وحكومي من أجل الحفاظ على البيئة، والتأكيد على مسؤولية الدولة في إقامة التوازن بين الاحتياجات البيئية والتنموية في الحاضر والمستقبل، وقد دعى الإعلان إلى إرساء دعائم العلاقة بين الدول الصناعية المتقدمة، والدول النامية في مواجهة تدهور البيئة والتأكيد على المسؤولية لتحقيق التنمية المستدامة، كما نص على وجوب قيام الدول بسن التشريعات الوطنية اللازمة لحماية البيئة (عقون، ٢٠١٤، ص ١٣٠).

ج- بيان مبادئ الغابات (الأمم المتحدة، ٢٠١٣):

وهي مجموعة من المبادئ تهتم بالوصول إلى ما يسمى "العالم الأخضر"، وتعتمد الإدارة المستدامة للغابات في جميع أنحاء العالم على تلك المبادئ، مع التوصية على بذل الجهد لتطوير الغابات.

ثانياً: بروتوكول كيوتو ١٩٩٧ وعبء الدول المتقدمة:

بدأت الاستجابة الدولية السياسية لخطورة التحولات المناخية بتبني اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي في عام ١٩٩٢ (UNFCCC)، التي تهدف إلى تثبيت مستويات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي لتجنّب المشكلات الناتجة عن الأنشطة البشرية (المادة ٢)، وتعزيز التنمية المستدامة (مادة ٣)، وحملت على عاتق الأطراف مهمة تعزيز نظام اقتصادي دولي مستدام يساعد كل الأطراف على تحقيق تنمية مستدامة؛ ولاسيما البلدان النامية، ومن ثمّ يُتيح لهذه الدول القدرة على تدبير المشاكل المناخية، كما نصت الاتفاقية على ضرورة اتخاذ تدابير ملموسة لمواكبة التكيف بشكل ملائم مع التغير المناخي، من خلال برامج وطنية تتضمن تدابير للتخفيف من تغير المناخ عن طريق معالجة انبعاثات الغازات الدفيئة (شكراني، ٢٠١٧، ص ٤٦)، وبصفة عامة جاءت الاتفاقية خالية من أي جداول زمنية خاصة بتنفيذ مجموعة المبادئ الهادفة إلى خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، كما أنها لم تضع نسباً محددة تلتزم بها الدول لخفض انبعاثاتها، ومن ثمّ كانت هذه الاتفاقية أقرب إلى صياغة المبادئ منها إلى التعاقد على إنجاز التزامات محددة تحقق الهدف منها (طارق، ٢٠٢١، ص ١٣٩) ثم جاء عمل المتفاوضين لمدة خمس سنوات (١٩٩٢-١٩٩٧)؛ للتوصل إلى بروتوكول "كيوتو" الذي تحدد فيه أهدافاً وجدولاً زمنية للعمل على الحد من الانبعاثات في البلدان الصناعية، فحدد تخفيض ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٥% للدول الصناعية مع اعتبار عام ١٩٩٠ أساساً مرجعياً في فترة الالتزام ٢٠٠٨-٢٠١٢ (المادة ٣)، وقُسمت هنا الدول إلى فئتين: الأولى هي الدول المتقدمة التي تلتزم بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة؛ لأنها المسئول الأول عن تلك الانبعاثات، حيث تحتل الصين نسبة ٣٠% من الانبعاثات، تليها الولايات المتحدة بنسبة ١٥%، ثم الهند ٧% وروسيا ٥%، أما اليابان فهي مسئولة عن نسبة ٤% من هذه الانبعاثات، والثانية هي الدول النامية التي ليس عليها التزام بخفض الغازات الملوثة أو الدفيئة، ويقر البروتوكول بأن أي دولة تغفل في خفض انبعاثات غازاتها في الفترة المحددة لها إلى الحد المطلوب؛ تعاقب برفع النسبة التي تلتزم بموجبها بخفض الانبعاثات إلى ٣٠% في الفترة المقبلة، أي ما بعد 2007

(Koyoto Protocol,1998)، وفي سبيل تحقيق ذلك تم تبني حزمة من الإجراءات الاقتصادية، شملت آلية التنمية النظيفة، وآلية الاتجار في الكربون، كذلك آلية التنفيذ المشترك في إطار ما يسمى بآليات المرونة التي تعمل على تخفيض الانبعاثات وتقليل الآثار الضارة، ولكنها في نفس الوقت تأخذ البعد الاقتصادي عند احتساب تكاليف إنتاجها.

أ- **آلية التنمية النظيفة: (CDM)** نشأت هذا الآلية مع بروتوكول كيوتو، وهي آلية طوعية مرنة، تقدم بموجبها الدول المتقدمة التمويل الكامل لمشاريع التنمية المستدامة الخاصة بالدول النامية، مع المساهمة في نفس الوقت في تحقيق الهدف الرئيسي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية الخاصة بتغير المناخ، ومساعدة الدول المتقدمة في الالتزام بتخفيض الانبعاثات إلى الحد المقرر لها، وبالتالي تحاول هذه الآلية إفادة كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء؛ فالدول النامية تستفيد من استثمارات الدول المتقدمة على أراضيها، وفي المقابل تستطيع الدول المتقدمة استخدام الانبعاثات الناتجة من أنشطة هذه المشروعات في الإسهام في تحقيق جانب من التزاماتها الخاصة بتخفيض كمية انبعاث الغازات الدفيئة (الناصر، ٢٠٠٨، ص ١٨٨).

ب- **آلية الاتجار في الكربون: Cap and trade** هي آلية تمتاز بالمرونة وتهدف إلى تخفيض نسبة التلوث، وبموجب هذه الآلية يحق للحكومات أن تشتري حصص التلوث الفائض من الدول النامية، أو من خلال أي مشروع يعمل على تقليل التلوث، ويحصل على ائتمانات الكربون القابلة للتداول في السوق العالمي، وبإشراف لجان متخصصة من الأمم المتحدة، وبموجب البروتوكول أصبح سوق تجارة الكربون مثل أي سوق آخر، وفيه أسعار محددة للطن الواحد من الغازات الملوثة التي يتم إطلاقها في الجو، وفي هذه الحالة يكون البائع من الجهات ذات الانبعاثات المنخفضة من ثاني أكسيد الكربون، والمشتري هو صاحب الانبعاثات المتزايدة، والسلعة عبارة عن ائتمانات الغازات الملوثة (Sada, 2007, p.15)، وهذا النوع من التجارة بدأ بالفعل في مطلع عام ٢٠١٤ في دول الاتحاد الأوروبي وفي كندا والصين وبعض الولايات الأمريكية وبعض الدول العربية.

ت- آلية التنفيذ المشترك (عبد الجليل، ٢٠٠٨، ص ١٣٣): ويقصد بهذه الآلية بأن تنفذ دولة صناعية مشروعًا يؤدي إلى خفض الانبعاثات في دولة صناعية أخرى؛ بحيث يتم حساب مقدار الخفض الذي تحقق، ومن ثمَّ يضاف إلى رصيد الخفض للدولة التي نفذت المشروع خارج أراضيها ما دفعته من استثمارات وخبرات لتنفيذ ذلك المشروع.

وبالرغم من المساندة الدولية للبروتوكول إلا أنه سرعان ما أثبت فشله، ومن أبرز عوامل تعثر البروتوكول هو عدم تعزيز مشاركة كل الأطراف في عمليات الحد من الانبعاثات، فقد كان البروتوكول يتطلب خفض الانبعاثات من ٣٣ دولة فقط خلال فترة الالتزام الأولى من ٢٠٠٥-٢٠١٢، هذا بالإضافة إلى فترة الالتزام الثانية ٢٠١٢-٢٠٢٠ ما دعى أكبر الدول المسببة للانبعاثات العالمية إلى رفض التصديق على البروتوكول أو الإلتزام به، شملت هذه الدول الولايات المتحدة، والصين، والبرازيل، والهند، وجنوب إفريقيا، وغيرهم من البلدان الأخرى، وقد اعترضت الولايات المتحدة على تقسيم الدول إلى قسمين: الأول الأطراف المدرجة في المرفق الأول (الدول المتقدمة)، والثاني هو الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول (الدول النامية)؛ وذلك بسبب تحمل الدول المتقدمة التزامات أكثر في عملية التخفيف؛ وبالتالي كان اعتراض الولايات المتحدة، ورفضها التصديق على البروتوكول بحجة أن الدول متوسطة النمو يجب عليها المشاركة في عملية التخفيف بدون تمييز بينها وبين الدول المتقدمة؛ لأن قدراتها مستمرة في النمو.

ثالثًا: تقييم مفاوضات ما بين ٢٠٠٥ - ٢٠١٤ في ظل اختلاف الرؤى بين

الشمال والجنوب:

استمرت الجهود الدولية بعد اتفاقية كيوتو بهدف الوصول إلى اتفاق دولي بشأن المناخ، وعقدت - بناءً على ذلك - عدة مؤتمرات للأطراف COP في الاتفاقية الإطارية بشأن التغيرات المناخية، ومؤتمر الأطراف هو الهيئة التقريرية العليا للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغير المناخي، وتم التوقيع عليه في مؤتمر قمة الأرض في ريو عام ١٩٩٢، ودخل حيز التنفيذ في ١٩٩٤، وانهقدت الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو في مدينة مونتريال بكندا عام ٢٠٠٥، وتقرر فيه إنشاء الفريق العامل

المخصص المعني بالنظر في التزامات الأطراف الإضافية المدرجة في الملحق الأول بموجب مقتضيات (المادة ٣ الفقرة ٩) في بروتوكول كيوتو (شكراني، ٢٠٢١، ص ٤٦).

وجاء مؤتمر بالي ليرسم طريق العمل لمرحلة ما بعد ٢٠١٢ من خلال مسارين أساسيين؛ الأول: مسار الفريق العامل المخصص المعني بالتزامات الأطراف الإضافية المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو، والثاني: مسار الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل.

تدور أهداف المشروع الإجمالية حول عنصرين أساسيين:-

أ. زيادة القدرة الوطنية على تنسيق الآراء الوزارية والمشاركة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بخصوص تغير المناخ والتفاوض بشأن المواقف ضمن مهلة خطة عمل بالي.

ب. تقييم الاستثمارات والتدفقات المالية لمواجهة التغير المناخي في ثلاثة قطاعات رئيسية (توليد الكهرباء، الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة، القطاعات المحلية بما فيها من قطاع السكان والنقل).

وقد ركزت خريطة بالي ٢٠٠٧، أو "خطة عمل بالي" على أربعة عناصر مواضيعية؛ وهي التكيف، وتخفيف الأثر، ونقل التكنولوجيا، والتمويل، وواجهت الدول النامية صعوبات خاصة بتلك العناصر تمثلت في:

١. التكيف: ويعني عملية استجابة مستدامة ومستمرة للظروف البيئية المتغيرة والمتجددة، ولقد قدرت أمانة سر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أنه بحلول العام ٢٠٣٠ ستحتاج البلدان النامية إلى ما بين ٦٧٢٢٨ مليار دولار لتغطية تكاليف التكيف مع تغير المناخ أي ما يعادل ٠,٢ إلى ٠,٨% من تدفقات الاستثمارات العالمية أو ٠,٠٦ إلى ٠,٢١% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي المتوقع للعام ٢٠٣٠، وقد توقع البنك الدولي أن تبلغ التكاليف الإضافية للتكيف مع تغير المناخ المرتقب في البلدان النامية من ١٠ إلى ٤٠ مليار دولار في السنة، وتعتبر هذه المبالغ المالية مرتفعة، وتفوق بكثير المبالغ المتوفرة حاليًا في صناديق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمصادر الأخرى المقررة، مما جعل الدول النامية تعلن

- عن ضرورة وفاء الدول المتقدمة بمسئولياتها التمويلية لبناء القدرات للدول النامية، إلا أن التقدم المُحرز على صعيد هذه المسألة مازال يسير ببطء، وغير مرضي بالنسبة للدول النامية (الأمم المتحدة، ٢٠٠٨).
٢. **تخفيف الأثر:** الذي يعني تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة، والتي كانت أساس المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ منذ بدايتها، ولقد تم التركيز هنا على ما الذي يمكن للدول النامية فعله على صعيد "تخفيف الأثر"، بما في ذلك مسئوليتها بالاشتراك مع الدول المتقدمة في اتخاذ تدابير تخفيف "قابلة للقياس والإبلاغ عنها والتحقق منها"، وتتبلور هذه الإجراءات في شكل التزامات بتخفيض الانبعاثات المطلقة بطريقة تصاعدية جزئية (Bottom-up) من أجل الوصول للانخفاضات بالنسبة لخط الأساس الخاص بالانبعاثات، مع ضرورة أن تكون هذه الإجراءات مدعومة بالتكنولوجيا وأن تحظى بالتمويل، وهذا في حد ذاته يمثل عقبة أمام صانعي السياسات في الدول النامية الأمم المتحدة، ٢٠٠٨).
٣. **التكنولوجيا:** وهي التكنولوجيا السليمة بيئياً والتي لا يتم تطويرها ونشرها بالمعدل اللازم نظراً لعدد من العوائق التكنولوجية، والمالية بالنسبة للدول النامية، منها كيف يمكن الإسراع في وقت محدد لتخفيض مستوى انبعاثات الكربون الناتجة عن الطاقة في العالم، وتحديد النهج السياسي الضروري لتسريع، وتطوير، ونشر التكنولوجيا (السياسات الخاصة بالمناخ وحدها، أو أدوات سياسية تكنولوجية إضافية)، والطرق الخاصة بتحقيق تغير مهم في الاستثمارات نحو التكنولوجيا المستدامة بطريقة فعالة، بالإضافة إلى دور حقوق الملكية الفكرية في تطوير ونشر تكنولوجيا مراعية للبيئة (الأمم المتحدة، ٢٠٠٨).
٤. **التمويل:** الدول النامية في حاجة إلى مساعدات مالية مهمة من أجل معالجة مسألة التخفيف، والتكيف، والتكنولوجيا، وبالتالي ستحتاج هذه الدول إلى تقييم الترتيبات الحالية الخاصة بالمساعدة المالية المقدمة بموجب بروتوكول كيوتو، فضلاً عن الخيارات المتاحة في المفاوضات الحالية بخصوص زيادة التدفقات الاستثمارية والمالية لمواجهة التغير المناخي، ويمثل هذا تحدياً حقيقياً للدول

النامية في ظل انسحاب عدد من الدول من البروتوكول منها؛ روسيا، واليابان، ونيوزلندا، وكندا، وأخيراً الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة، (٢٠٠٨). وقد ظهرت تناقضات الرؤى الملحوظة أيضاً في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي المنعقد في كوبنهاجن عام ٢٠٠٩، بين الدول الصناعية والدول النامية، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، والصين بجانب دول مجموعة الـ٧٧، تمثل في مطالبة الولايات المتحدة الدول ذات الاقتصاديات الصاعدة والنامية، بقبول خفض قابل للقياس ولموس لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، إلا أن بكين بجانب دول مجموعة الـ٧٧ الأكثر فقراً عارضت هذا الطلب معارضة شديدة؛ حيث اعتبرت أن أي تقنيش على إجراءاتها البيئية يشكل انتهاكا لسيادتها الوطنية، علاوة على ذلك؛ وجهت الدول النامية النقد إلى الولايات المتحدة لعجز الأخيرة عن الوفاء بما وعدت به في مؤتمر كيوتو ١٩٩٧، والذي تولت وقتها إدارة كلينتون صياغة البروتوكول الرسمي الصادر عنه، إلا أنها لم تقدمه مطلقاً للكونجرس للتصديق عليه. ووفقاً لوجهات نظر كثير من المحللين السياسيين، كانت الانقسامات العميقة بين الدول المشاركة في مؤتمر كوبنهاجن نتيجة المنافسات الاقتصادية والاختلافات الأيديولوجية، إضافة إلى التردد في قطع تعهدات مكلفة في ظروف الركود الاقتصادي العميق. ومن ثم، لم تقدم الدول المتقدمة والنامية على السواء إلا القدر القليل من التساهل والتفهم، إذ بدت جميع الأطراف تقدم مصالحها الاستراتيجية، ومخاوفها التجارية على القضية المعلنة المتمثلة في الحفاظ على المناخ والبيئة في العالم، ووصل مستوى عدم الثقة بين الكثير من الدول النامية لدرجة مرتفعة في ١٨ ديسمبر، اليوم الختامي للمؤتمر؛ حيث أعلنت وسائل الإعلام العالمية صراحة عن تعثر محادثات المناخ، ولم يقدم المؤتمر أي اتفاق ملزم للأطراف المشاركة في تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة ما دون ١.٥ درجة مئوية، واكتفت الدول الصناعية بمجرد وعود فضفاضة لتمويل الانتقالات الخاصة بالطاقة في الدول النامية (مركز الامارات، ٢٠٠٩). ولم ينجح المؤتمر في التوصل إلي صيغة ملزمة لحماية الأرض من التغير المناخي، ولكن تم التوصل بدلاً من ذلك إلى اتفاق سياسي غير ملزم، رفض من العديد من الدول النامية؛ حيث وجدته غير كافٍ لمواجهة خطر التغيرات المناخية.

واهتمت الدول النامية في مؤتمر كانكون ٢٠١٠ بالتأكيد على ضرورة الإبقاء على مبدأ "المسئولية التاريخية للبلدان المتقدمة"، وعلى الجانب الآخر حاولت الدول المتقدمة خلال المفاوضات تقليل التزاماتها لتجنب أي أعباء اقتصادية عليها، والاكتفاء بإعطاء وعود غير ملزمة بتقديم دعم مالي وتقني للدول النامية والمتضررة، واحتدت المواجهة بين أكبر بلدين متسببين في انبعاثات الغازات وهما الولايات المتحدة، وهي الدولة الصناعية التي تطالب بفرض قيود أكبر على الانبعاثات في الصين، وبكين التي تؤكد من جانبها على ضرورة التزام الدول الصناعية بمسئوليتها التاريخية، وتقديم المساعدة والتمويل للدول النامية.

وقد تم اعتماد حزمة من القرارات في ختام المؤتمر لمساعدة الدول على التقدم نحو مستقبل منخفض الانبعاثات، ومثل هذا كما وصفه كبار المسؤولين الأممين نصر في معركة ضد أحد أكبر تحديات العصر. وأطلق على هذه الحزمة من القرارات اسم "اتفاق كانكون"، والذي تضمن تعهدات بالتخفيف من حدة الانبعاثات مع ضمان زيادة المساءلة بشأنها، بالإضافة إلى اتخاذ خطوات ملموسة لحماية الغابات في العالم، مع ضمان عدم وجود فجوة بين فترتي الالتزام الأولى من بروتوكول كيوتو، والتي تنتهي في ٢٠١٢، والفترة الثانية، مع التأكيد على ضرورة الإبقاء على ارتفاع درجات حرارة الأرض عند درجتين مؤبقتين، وإنشاء صندوق لتمويل المناخ (الصندوق الأخضر) على المدى الطويل لدعم البلدان النامية بـ ١٠٠ مليار دولار حتى عام ٢٠٢٠، من أجل تعزيز أسواق الطاقة النظيفة في مختلف أنحاء العالم، ومساعدة الدول النامية في التكيف مع انعكاسات التغير المناخي، وتعزيز التعاون في مجال التكنولوجيا بالإضافة إلى تسهيل الوصول إلى أحدث التقنيات، وكذلك التمويل الدولي للعديد من المشاريع والمبادرات التي تقوم بها العديد من الدول من أجل خفض انبعاثات الكربون وحماية البيئة (بشير ٢٠١١، ص ٢٢١).

ظهر كذلك عدم الاتفاق الواضح بين الدول النامية، والدول المتقدمة في مؤتمر ديربان ٢٠١١ حول جهود التخفيف، مما كان له أثر في بناء حاجز عدائي بينهما ضد أي التزامات جديدة، أو التزامات أقوى من كيوتو، وقد طالبت الدول المتقدمة الدول النامية التي سمح لها بروتوكول كيوتو بمزيد من المرونة في نسبة الانبعاثات أن تبدأ في إجراءات التخفيف كشرط أساسي مسبق للقبول بمزيد من الالتزامات، وحتى نهاية مفاوضات ديربان لم يتمكن الأطراف من حل الخلاف

بينهم؛ حيث انقسموا قسمين. وبالرغم من ذلك الخلاف تم الاتفاق على تحديد فترة التزام ثانية (٢٠١٣-٢٠٢٠) بموجب مقتضيات كيوتو حول التغير المناخي، كما تم الاتفاق على تشغيل الصندوق الأخضر للمناخ (GCF)، وإعداد بروتوكول أو أداة قانونية أخرى متفق عليها، لها قوة قانونية ملزمة بموجب الاتفاقية الإطارية على أن يتم تطبيقها على كل الأطراف، بالإضافة إلى اتخاذ قرار بشأن العمل التعاوني الطويل الأجل بموجب مقتضيات الاتفاقية الإطارية حول التغير المناخي (البنك الدولي، ٢٠١١).

وكررت الدول النامية التأكيد في مؤتمر الدوحة ٢٠١٢ على ضرورة تقديم الدول الصناعية تعويضات بسبب الخسائر والأضرار المتعلقة بالتغيرات المناخية، مما يعتبر إشارة قوية على تأكيد وجهة نظر الدول النامية بخصوص المسؤولية التاريخية للغرب عن إطلاق الغازات الدفيئة منذ الثورة الصناعية الأولى (معلوف، ٢٠١٦، ص. ٢٨٢).

وأسس مؤتمر وارسو ٢٠١٣ اتفاقاً خاصاً بتمويل مكافحة التغير المناخي، ما مثّل خطوة في دعم البلدان الأضعف، بجانب العمل على تعزيز منهج التمويل طويل الأجل، ودعم صندوق المناخ الأخضر، وإرساء آلية وارسو بخصوص الخسائر، والأضرار المتعلقة بآثار التغير المناخي (الأمم المتحدة، ٢٠١٣).

وجاء مؤتمر ليما ٢٠١٤، لينص على اتفاق حول مطالبة الدول المتعاقدة بتحديد المعلومات، والعمليات الخاصة بتقديم المساهمات المقررة على المستوى الوطني في أقرب وقت ممكن في ٢٠١٥، وعمل هذا على وضع حجر الأساس لاتفاقية باريس لتغير المناخ عن طريق تتبع التقدم الذي تم في وضع نص تفاوض اتفاق ٢٠١٥، واعتماد قرار حول المساهمات والمعلومات المسبقة، والخطوات التي من المهم اتخاذها بواسطة الأمانة العامة بعد تقديم هذه المساهمات، وفي هذا المؤتمر أصبح التمييز بين الأطراف قضية محورية للمفاوضات التي اجتمعت على أساسها الأطراف، وكانت البرازيل، ونيوزلاندان من أكثر البلدان تفاعلاً في نقاش هذه النقطة، فدعت إلى إرساء مجموعة من الالتزامات الأكثر صرامة على الدول المتقدمة، مع منح مرونة أكثر للدول النامية بشرط قيام الأخيرة بمتابعة أعمال التخفيف بشكل تدريجي، لذلك يُعد نداء مؤتمر ليما هو المفتاح الذي أدى إلى فهم كيفية حدوث التمييز في المعاملة بشكل صريح، فهو يشدد على التزامه بالتوصل إلى اتفاق في عام ٢٠١٥، يعكس هذا

الاتفاق مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، وتعتبر هذه المرة الأولى التي يتم فيها الدعوة إلى استخدام التمييز بين الدول بشكل صريح وصارم، كما أشار مؤتمر ليما إلى نقطة إضافية ذات صلة بالتمييز بين الدول تتعلق بالتمويل؛ حيث أكدت الفقرة (٤) من القرار الأول على وجوب تقديم دعم تكميلي، وحشد أموال لصالح البلدان النامية المعرضة للآثار الضارة للتغير المناخي بصفة خاصة (علي، ٢٠١٧، ص ٥٤).

رابعاً: قمة باريس للتغير المناخي ٢٠١٥:

اتسمت قمة باريس بمحاولة الوصول إلى تسويات أكثر في ظل تضارب الآراء والمصالح في سياق المسؤولية المشتركة المتباينة، والالتزامات الفضفاضة، حيث جاء المؤتمر (COP21) بثلاث أولويات في مقابل ثلاث صعوبات؛ الأولوية الأولى: تمويل الدول المعرضة لمخاطر تغير المناخ، ومنحها الوسائل الضرورية للتكيف مع المناخ. الأولوية الثانية: تعهد المجتمع الدولي بالعمل لحصر ارتفاع درجة حرارة الأرض، وبقائها دون درجتين مؤويتين قياساً على عصر ما قبل الثورة الصناعية، مع متابعة جهود وقف ارتفاع درجة الحرارة عند ١,٥ درجة مئوية، مما يفرض تقليصاً شديداً لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري عن طريق اتخاذ إجراءات للحد من استهلاك الطاقة، بالإضافة إلى الاستثمار في الطاقات البديلة، وإعادة تشجير الغابات، أما ثالثة الأولويات فتتلور في اعتماد إطار قانوني يلزم جميع الأطراف المتفاوضة بالحد من ارتفاع درجة الحرارة، مع وضع آلية مراجعة كل خمس سنوات للتعهدات الوطنية التي تبقى اختيارية، على أن تكون المراجعة الإلزامية الأولى في عام ٢٠٢٥، أما الصعوبات فتتلورت فيما يفعله ماذا؟ أي من سيدفع ثمن التكيف مع تغير المناخ للدول النامية؟ أيضاً صعوبة تقييم الأوضاع، وما هي الطبيعة القانونية لاتفاق باريس ومدى الزاميتها، وما هي إمكانية فرض رقابة دولية لتقييم التجاوزات، وكيف يتم اتخاذ رد فعل دولي على من يتجاوز؟ (Ciemenccon, 2016,p.12).

أكدت اتفاقية باريس على "مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المختلفة" مع احترام القدرات الخاصة لكل طرف (CBDR_RC) تجنباً للخلافات السابقة؛ نتيجة تقسيم الدول والتزاماتها إلى قسمين؛ وبالتالي يمكن القول بأن اتفاقية باريس قد انحرفت عن مسار بروتوكول كيوتو الذي اعتمد التقسيم الثنائي للأطراف،

واتبعت نهجًا متميزًا متعددًا موزعًا على جميع الأطراف معتمدة بذلك على الفقرة رقم (١) من المادة (٤) من الاتفاقية الإطارية بشأن التغير المناخي. كما توصلت الدول الصناعية الأكثر مسؤولية عن الاحتباس الحراري إلى فقرة تنص بوضوح على أن الاتفاق لن يشكل قاعدة لتحميل المسؤوليات أو المطالبة بتعويضات، وبعد مناقشات جادة حول مسألة التعويضات والتحويلات المالية من الشمال إلى الجنوب، تم الاتفاق على حد أدنى لا يقل عن ١٠٠ مليار دولار أمريكي سنويًا ابتداء من عام ٢٠٢٠، وهو المبلغ نفسه الذي تم اعتماده في مؤتمر كوبنهاجن إلا أنه ظل حبرًا على ورق. كما أسست باريس نظامًا جديدًا لسياسات ما بعد ٢٠٢٠ يعتمد على فاعلية جهود التخفيف، ويبحث أيضًا في السبيل لتكوين إدارة شاملة مستدامة للحد من الآثار المناخية الخطرة، ومحاولة رفع الثقة بين البلدان النامية والصناعية، مع دعم الأطراف الضعيفة اقتصاديًا؛ وذلك من خلال تمويل المناخ، وبناء قدرات مرتكزة على معلومات ومصادر موثوقة، وفي نفس الوقت تكوين نظام مناخي جديد من لجميع الأطراف يحاول التوفيق بين مصالحهم ومتطلبات تغير المناخ مستقبلاً (علي، ٢٠١٦).

وانقسمت الآراء في باريس بين مشكك في مدى إلزامية الاتفاق وأطلق عليه (Hard Law)، وبين من يرى عدم إلزاميته، وأطلق عليه (Soft Law)، وبالرغم من ذلك فيعتبر اتفاق باريس اتفاقًا مهمًا في تحريك المفاوضات المناخية، خاصة بعد أن صدقت عليه أكثر من ٥٥ دولة مسؤولة عن ٥٥% من انبعاثات الغازات العالمية، بالرغم من أنه لا يوفر توقيع الجزاء، أو الرقابة على الانبعاثات الغازية المسببة للاحتراق العالمي؛ ذلك لرفض معظم الدول الصناعية الرقابة على انبعاثاتها، وإنشاء منظمة عالمية للبيئة أو محكمة عالمية لها (شكراني، ٢٠١٦، ص. ١٧١).

خامسًا: ما بعد مؤتمر باريس:

مثل كل من مؤتمر مراكش ٢٠١٦ (COP22) ومؤتمر بون ٢٠١٧ (COP23) وكاتوفيتشي بولندا ٢٠١٨ (COP24) محاولات جديدة نحو تطبيق اتفاقية باريس لحماية المناخ؛ فقد رفع الجميع في مراكش شعار "حان وقت العمل" Now it's Time for Action ونظرًا لنوعية المواضيع التي طرحت

للمناقشة ومنها مواضيع الانصاف والعدالة المناخية، وكذلك التركيز على عمليتي التكيف والتخفيف، وفرص الدول النامية في الاستفادة من التمويل المناخي، وإبراز جهودها المبذولة في ذلك، والتشديد على مبدأ المسؤولية المشتركة بين الدول، وإن كانت متفاوتة وبقدرات متباينة، كانت حلقات ومشاورات مؤتمر "مراكش" مثيرة لاهتمام الحاضرين (شكراني، ١٧٢ ص ٢٠١٦)، أما في "بون" فقد توصل الأطراف إلى اتفاق في بعض القضايا المالية المهمة مثل تمويل صندوق الأمم المتحدة حتى تستطيع الدول النامية مواجهة عواقب تغير المناخ، واعتمد المشاركون في مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ في "كاتوفيتشي" مجموعة من التوجيهات القوية لتنفيذ اتفاق باريس، بهدف الحد من ارتفاع حرارة العالم كيلا يتعدى درجتين مئويتين مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية، واختتم مؤتمر المناخ السنوي للأمم المتحدة COP24 بالاتفاق على بدء نظام مناخ دولي جديد يتعين على جميع البلدان بموجبه الإبلاغ عن انبعاثاتها- والتقدم المحرز في خفضها- كل عامين اعتباراً من عام ٢٠٢٤، لكن الخلاف نشب حول كيفية التعرف على التقرير الخاص الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) بشأن ١.٥ درجة مئوية، وما إذا كان يجب الإشارة بوضوح إلى الحاجة إلى طموح أكبر للبقاء دون حد درجة الحرارة هذه، وتضمنت النتيجة النهائية تلميحات حول الحاجة إلى تعهدات مناخية أكثر طموحاً قبل عام ٢٠٢٠، مما أصاب العديد من المنظمات غير الحكومية بخيبة أمل بسبب الافتقار إلى لغة أكثر قوة. في غضون ذلك أظهر بحث جديد صدر في مؤتمر الأطراف أن الانبعاثات العالمية آخذة في الارتفاع وليس الانخفاض (Katowice Cop 24 , 2000).

انعقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس والعشرون للمناخ- المعروف باسم COP25 (2020)- في مدريد على خلفية الاعتراف المتزايد بتأثيرات تغير المناخ والحاجة إلى خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG)، ولعب COP25 دوراً مهماً في دخول اتفاقية باريس لعام ٢٠١٥ حيز التنفيذ، وتمهيد الطريق لمزيد من التزامات خفض الكربون الطموحة من الحكومات في المؤتمر (COP26 غلاسكو، المملكة المتحدة) في عام ٢٠٢٠، الذي من المقرر أن تقدم

الدول خطط عمل مناخية وطنية جديدة أو محدثة، يشار إليها باسم المساهمات المحددة وطنياً (NDCs)، ويهدف COP25 أيضاً إلى تطوير مبادئ توجيهية حول كيفية عمل أسواق الكربون الدولية (المادة 6 من اتفاقية باريس). كانت مجالات التركيز الأخرى هي التكيف مع تأثيرات المناخ، والخسائر والأضرار التي تكبدتها الدول النامية بسبب تغير المناخ، وتمويل إزالة الكربون وغير ذلك. ولكن كان هناك خلاف حول مدى قوة القواعد الخاصة بإنشاء سوق دولية للكربون (المادة 6)، حيث اعترضت بعض الدول على التحركات لتجنب ازدواج حساب الانبعاثات لمنع أرصدة الكربون من نظام بروتوكول كيوتو السابق.

في النهاية، وبدلاً من الاتفاق على نظام ضعيف، تم تأجيل القضية حتى محادثات العام المقبل، كما كان هناك مأزق بشأن كيفية تعويض البلدان التي تعاني بالفعل من آثار تغير المناخ (القضية المعروفة باسم "الخسائر والأضرار")، حيث تحرص بعض الدول المتقدمة على عدم تحمل المسؤولية عن الأضرار المتعلقة بالمناخ التي قد تصل إلى حوالي ١٥٠ مليار دولار أمريكي سنوياً بحلول عام ٢٠٢٥.

بحلول نهاية COP26 غلاسكو المملكة المتحدة، قدمت ١٥١ دولة خطاً مناخية جديدة (تُعرف بالمساهمات المحددة وطنياً) لخفض انبعاثاتها بحلول عام ٢٠٣٠، وادراكاً لإلحاح التحدي، اتفق الوزراء من جميع أنحاء العالم على أن الدول يجب أن تعود العام المقبل لتقديم أهداف أقوى لخفض الانبعاثات لعام ٢٠٣٠، بهدف سد الفجوة في الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى ١.٥ درجة مئوية (٢.٧ درجة فهرنهايت). كما اتفق الوزراء على أنه يتعين على الدول المتقدمة تقديم المزيد من الموارد بشكل عاجل لمساعدة البلدان المعرضة لتغير المناخ على التكيف مع العواقب الخطيرة، والمكلفة لهذا التغير، والتي يشعرون بها بالفعل، وبالتالي يدعو قرار جلاسكو البلدان إلى "إعادة النظر في أهدافها لعام ٢٠٣٠ وتعزيزها" بحلول نهاية عام ٢٠٢٢ لمواءمتها مع أهداف درجة الحرارة لاتفاقية باريس. كما يطلب المؤتمر من جميع البلدان التي لم تفعل ذلك بعد أن تقدم استراتيجيات طويلة الأجل حتى عام ٢٠٥٠، وينص قرار COP26 على أن البلدان "مصممة على مواصلة الجهود للحد من زيادة درجة الحرارة إلى ١.٥ درجة مئوية"، مما يعطى عتبة درجة الحرارة المنخفضة هذه تركيزاً أكبر مما هو عليه في اتفاقية باريس. بالإضافة إلى ذلك، يطلب الاتفاق من الدول النظر في

اتخاذ مزيد من الإجراءات للحد من الغازات القوية غير ثاني أكسيد الكربون ، مثل الميثان ، ويتضمن لغة تؤكد على الحاجة إلى "التخلص التدريجي من الفحم" و "التخلص التدريجي من دعم الوقود الأحفوري". كانت هذه هي المرة الأولى التي يشير فيها المفاوضون صراحة إلى التحول بعيدًا عن الفحم، والتخلص التدريجي من دعم الوقود الأحفوري في نص قرار مؤتمر الأطراف (Helen Mountford, et all, (2021).

المحور الثالث: آفاق العدالة المناخية وعلاقات الشمال والجنوب في ظل مقاربات التفاوض المناخي المتباينة:

أولاً: المفاوضات المناخية مع عدم توازن القوى الدولي:

إن طبيعة توازن القوى في المفاوضات المناخية تختلف عن طبيعة توازن القوى في وقت الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، فالمفاوضات المناخية تضم عددًا من المحاور ذات المقاربات المختلفة، بالإضافة إلى التفاوت في حركية ودينامية التفاعل في إطار اتفاقيات المناخ. ومع تناقض المصالح للأطراف الفاعلة على المسرح الدولي، تعالت الأصوات بوجود صدام مناخي Climate Clash بين دول الشمال الصناعي ودول الجنوب النامية، وفي ظل وضع الانقسام أصبح تقاسم أعباء الاقتصاد الأخضر يمثل منعطفًا في المستقبل بسبب عائقين؛ الأول: مشاكل التمويل، الثاني: عدم الاتفاق بين الفرقاء على قرار توافقي خاص بمستقبل البيئة. ظهرت المقاربات المتناقضة المصالح والرؤى المختلفة بشأن المسؤولية الدولية المناخية خلال المفاوضات المناخية المختلفة وانحصرت في ثلاث مقاربات رئيسية شملت:

١- مقارنة الدول الصناعية الرأسمالية: هذه المقاربة تؤمن بأن الأمن القومي وحماية مصالح الدولة وتطورها الاقتصادي من الأولويات التي يجب أن تسعى الدولة لتحقيقها، أما بالنسبة للمسؤولية البيئية فيجب أن تكون مشاركة بين جميع الدول بغض النظر عن المتسبب عن ظاهرة الاحتباس الحراري، وحثهم في ذلك أن قضية المناخ هي قضية عالمية وشاملة، يجب أن يتحرك معها جميع الفاعلين، بغض النظر عن تحديد أساس المسؤولية التاريخية، وبالتالي فالسؤال الرئيسي ليس من المسؤول، بل ما هي سبل وطرق المواجهة؟

وما المدخل الحقيقي للتعاون بين الشمال والجنوب؟ واعتمادًا على ذلك تتمسك الدول الصناعية بمقاربة المسؤولية المشتركة بين دول الشمال ودول الجنوب، مما أدى إلى وجود اعتراض من بعض الدول على بروتوكول كيوتو الذي قسم الدول إلى دول متقدمة عليها مسؤولية خفض نسب الانبعاثات، ودول نامية ليس عليها أي التزام (شكراني، ٢٠١٦، ص ١٣١).

وبالرغم مما سبق إلا أن هذا المحور ضم دولاً غير منسجمة في مستويات مفاوضاتها المناخية، فبالنظر إلى الاتحاد الأوروبي، الذي يعد أكبر ثالث ملوث في العالم بعد الصين والولايات المتحدة، ويصدر عنه ١٢% من إجمالي انبعاثات الغازات المتسببة في الاحتباس الحراري، نجد أنه انضم للاتفاقية الأممية الإطارية للتغيرات المناخية عام ١٩٩٢، وكذلك بروتوكول كيوتو عام ١٩٩٧، وعمل على خفض الغازات الدفيئة إلى ٢٠% مقارنة بنسبة ١٩٩٠، بالإضافة إلى الوصول إلى ٢٠% من مصادر الطاقة المتجددة من خلال خطوات عدة، منها برنامج مكافحة التغير المناخي لعام ٢٠٠٠ الذي يقوم على مبدئين؛ هما اختيار التدابير الأكثر فاعلية لمواجهة تغير المناخ، مع توسيع تطبيقها في كل قطاعات الحياة المختلفة، بالإضافة إلى استراتيجية الاتحاد لتغير المناخ لعام ٢٠٢٠ المرتكزة على قطاعات الصناعة والنقل والزراعة وتمويل التنمية، بالإضافة إلى مجموعة القوانين والتشريعات التي وضعها الاتحاد وأطلق عليها اسم "حزمة المناخ والطاقة" (ليتيم، ٢٠١٣، ص ١١٢)، أما الولايات المتحدة الأمريكية، كانت حتى عام ٢٠٠٧ المنتج الأكبر للغازات الدفيئة في العالم قبل أن تسبقها الصين لهذا الموقع نتيجة النمو المتسارع للاقتصاد الصيني الصناعي. كما أن نصيب الفرد الأمريكي من انبعاثات الغازات الدفيئة هو الأعلى في العالم، ولا يسبقه سوى نصيب الفرد في الدول الصغيرة المنتجة للبترو، ونظرًا لكون الصعود الصيني يُعتبر جديد نسبيًا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تُعتبر المسئول الأول عن تغير المناخ الناتج عن مائتي عام منذ الثورة الصناعية التي قادتها بشكل يكاد يكون منفردًا، وبالرغم من هذه المسؤولية إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية عارضت إيجاد حل فعال لمشكلة تغير المناخ منذ السنوات الأولى للتفاوض؛ بحثًا عن حل عالمي تكون هي القائدة فيه. فضغط الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب من أجل عدم تضمين اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي في عام ١٩٩٢ من أي تخفيضات ملزمة قانونيًا؛ خاصة بانبعاثات الغازات الدفيئة. كما ضغط الرئيس الأسبق بيل

كلنتون في كيوتو من أجل إدخال ما سمي في حينه الميكانيزمات المرنة إلى نصوص البروتوكول الذي صدر عام ١٩٩٧. وعلى الرغم من تجاوز العالم مع الضغوطات الأمريكية، إلا أن مجلس الشيوخ الأمريكي رفض التصديق على هذا البروتوكول ليتم سحب توقيع الولايات المتحدة عنه في عام ٢٠٠١ في زمن الرئيس بوش الابن؛ مما أثر سلبًا على البروتوكول، وبالتالي لم يدخل حيز التنفيذ إلا في عام ٢٠٠٥ من دون الولايات المتحدة، وعلى الرغم من الجهود التي تمت في مؤتمر باريس للتوفيق بين وجهات نظر الطرفين النامي والمتقدم؛ إلا أن الولايات المتحدة أعلنت انسحابها من اتفاق باريس للمناخ، واعتبرتها اتفاقية غير عادلة بالنسبة لها ولا تهتم بالمناخ، وإنما تهتم بتنمية الموارد المالية لبعض الدول (صافي، ٢٠١٨). وكانت الولايات المتحدة أول دولة في العالم تعلن انسحابها رسميًا من الاتفاقية، ويمكننا بلورة أسباب ذلك في؛ أولاً: نجاح جماعات الضغط وأصحاب المصالح الصناعية، خاصة صناعتي البترول والسيارات في الضغط على صانعي السياسة الأمريكية، ثانيًا: مدى الإيمان بجدية آثار التغيرات المناخية ودرجة الاختلاف السياسي والقيمي حول موضوع تغير المناخ داخل المجتمع الأمريكي، فالديمقراطيون على سبيل المثال يؤمنون بالتغيرات المناخية فيما ينكره المحافظون، بالإضافة إلى أن المجتمع نفسه ينقسم ما بين مؤيد لأثر التغير المناخي وبين من ينكر آثاره على البيئة، ثالثًا: الربط بين إجراءات التخفيف والتكيف، ونقل التكنولوجيا التي تتطلبها اتفاقيات المناخ بالمشكلات الاقتصادية التي يواجهها المجتمع، كما أكده الرئيس دونالد ترامب؛ حيث أقر بأن الخروج من اتفاقية باريس يخدم مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية لأن الاستجابة لها من شأنها أن تكلف الولايات المتحدة فقدان مليون وسبعمئة وظيفة على أقل تقدير بحلول عام ٢٠٢٥، (حديث ترامب، ٢٠١٨) إلا أنه مع عودة الديمقراطيون للحكم قررت ادارة جو بايدن ٢٠٢١ العودة إلى اتفاقى باريس للتغير المناخى مجددة التزامها بالشراكة مع الدول الأخرى لمواجهة التهديد العالمى لتغير المناخ، والدعوة إلى العمل مع الدول الشركة لتعزيز خطط خفض الانبعاثات بموجب اتفاقية باريس، مما يمثل خطوة إيجابية برغم تأخرها في سبيل مكافحة تغيرات المناخ، خاصة أن بايدن يستهدف التحول لاستخدام طاقة نظيفة بنسبة ١٠٠% بحلول عام ٢٠٥٠.

٢- مقارنة الدول النامية: تنادي بالمسئولية التاريخية للدول الصناعية منذ الثورة الصناعية الأولى، وتدافع عن هذه المقاربة مجموعة الـ٧٧ وبالإضافة إلى الصين، وتجادل هذه المقاربة في أنه من حق الدول النامية رفض الرقابة الدولية على صناعاتها الناشئة، ووجوب منحها نفس الفرص والإمكانيات؛ لتعزيز التنمية والتطور الاقتصادي وفقا لمبدأ الحق في التنمية، ومازالت الصين، المسئول الأول عن التلوث، تعتبر نفسها دولة نامية، وبالتالي ترفض أولًا: الرقابة الدولية على انبعاثاتها الغازية، ثانيًا: الاعتماد على الشرطين الإيكولوجي والاجتماعي كمحددات للمفاوضات الدولية، وقد حاولت الصين الظهور بمظهر المدافع عن الدول النامية بكل أطرافها، وظهر ذلك من خلال محاولات تذكير أطراف التفاوض الدولي- متى سنحت الفرصة- بالمسئولية التاريخية للدول الغربية عن إشكالية الاحتباس الحراري، وبالمطالبة بتعزيز فرص الاستثمار الأخضر وزيادة الانفاق على المشاريع البيئية وتحويل التكنولوجيا، وبالرغم من هذه المحاولات إلا أن الصين- واقعيًا- لا تهتم بفرض هذه الثوابت إلا وفقًا لمصالحها؛ وقد ظهر ذلك عندما استطاعت التوصل لاتفاق مفاجئ مشترك بينها وبين الولايات المتحدة سمي "خطة الكربون" للحد من انبعاثات الصين ٢٠٣٠ بشرط تعزيز التعاون الدولي في مجال الكربون، هذا بالإضافة إلى أن الصين تعتبر فاعلاً أساسياً ومحورياً في مفاوضات المناخ، وإنجاح أو إفشال مساراتها؛ وقد ظهر ذلك في مفاوضات كوبنهاجن ٢٠٠٩؛ حيث نجحت بالتعاون مع الولايات المتحدة في أن تعطل التوصل إلى اتفاق دولي مناخي، بعيداً عن مطالب الدول النامية وجهود الاتحاد الأوروبي المضنية، أيضاً يصعب قراءة عدم فاعلية المفاوضات ما قبل باريس بعيداً عن التحالف المصلحي بين الولايات المتحدة والصين (شكراني، ٢٠١٦) ، وقد طرأت تحولات على الموقف الصيني في مناقشات المناخ، حيث انتقلت من التركيز على المسئولية التاريخية للدول الصناعية في تراكم الانبعاثات الدفيئة التي كانت تنادي بها، إلى المناداه بمفهوم المسئولية المشتركة لكن المتباينة للدول مع تأييد ضرورة الانتقال نحو أنساق الطاقة النظيفة، واعتماد وبلورة المبادرات الوطنية التي تهدف إلى التخفيف من الاحتباس الحراري، أو التكيف وتحقيق غايات رقمية واضحة للحد من

الانبعاثات بالتزامن مع مراعاة ظروف كل دولة، هذا بالإضافة إلى تعزيز المساعدة والدعم الماديين للدول النامية (شكراني، ٢٠١٦). وبناء على ما سبق فمن الملاحظ أن مجموعة الـ٧٧+ الصين مجموعة غير متجانسة؛ يفتقر الأعضاء فيها إلى وجود أرضية مشتركة تعزز صوت الجنوب في مفاوضات المناخ، أضف إلى ذلك محاور الدول النامية الأخرى المختلفة في الاهتمامات، مثل الدول المصدرة للنفط، والدول الجزرية، والمجموعة الأفريقية وغيرها ممن لهم اهتمامات مختلفة، فالدول المصدرة للنفط، وهي مجموعة لا تتفاوض بصور رسمية، بل يتابع أعضاؤها سير المفاوضات خشية تأثير القرارات المتخذة في مستويات الطلب على البترول (الخياط، ٢٠١٨)، أما تحالف الدول الجزرية؛ وهي الدول المهتدة باستمرار وبشدة من جراء التغيرات المناخية، فتدافع بقوة عن حتمية خفض درجة الحرارة العالمية، وتقديم المساعدات لاجتتاب غرقها ضمن ما أطلقت عليه في مؤتمر باريس "الحق في الوجود" (Piguer & Laczko, 2014, p.243)، بالإضافة إلى مجموعة الدول الأقل نموًا التي تكونت عام ٢٠٠٠، ومحور الدول الأفريقية التي تؤمن بأهمية التمويل الدولي للبيئة، ولكن ليس على شكل ديون؛ حيث تقوم تلك الدول بجهد بشأن ملف المناخ؛ وبالتالي ترى أن على الدول المتقدمة تحمل مسؤولياتها التمويلية، هذه الاختلافات أثرت على رؤى هذه المحاور فلم تستطع بلورة رؤية واحدة تجاه عدة أسس مهمة حاسمة في المستقبل التفاوضي للدول النامية في المفاوضات المناخية، ومنها على سبيل المثال مستقبل ما بعد بروتوكول كيوتو للفترة الثانية في ظل اعتراضات بعض الدول المتقدمة، وعدم الوفاء بالتزاماتها تجاه الدول النامية، بالإضافة إلى موضوع نقل التكنولوجيا والتمويل.

٣- مقارنة منظمة الأمم المتحدة: عملت الأمم المتحدة على إيجاد توازن بين المقاربتين السابقتين لتجاوز "الصدام المناخي" بين الشمال والجنوب، ويقصد بالصدمة المناخية هنا، الصدمة البيئية ذات التأثيرات المستديمة التي تختلف في مدى استيعابها بين قدرات الدول، هذه الصدمات المناخية تتحول إلى صدمات بين الأمم المتقدمة، والأخرى النامية حول من يتحمل المسؤولية، ومن يدفع الفاتورة في مرحلة ما بعد الصدمة (الأمم المتحدة، ٢٠٠٨)؛ فحاولت الأمم المتحدة تجنب ذلك عن طريق بلورة مقارنة توفيقية تقضي بأن المسؤولية البيئية هي مسؤولية مشتركة بين جميع الفاعلين؛ لكنها متباينة وفقًا

للظروف الموضوعية، والأولويات الوطنية والإقليمية لكل دولة على حدة حسب القضايا والأهداف التنموية التي تسعى لتحقيقها. وقد مثلت هذه المقاربة نقطة البداية في إعلان ريو ١٩٩٢، وبروتوكول كيوتو ١٩٩٧، وبالرغم من ذلك فقد عانت الأمم المتحدة في محاولة التوفيق بين وجهات النظر الخاصة بالطرفين والتأكيد على أولوية العمل المشترك بينهم من أجل إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات تكرار الحروب وتجديدها كما جاء في ميثاق ١٩٤٥.

ثانياً: آفاق العدالة المناخية في ظل تناقض الرؤى:

بالرغم من أن قضايا المناخ من القضايا التي تمس بقاء الجنس البشري ووجوده على سطح الأرض، إلا أن تناقضات الرؤى ظهرت خلال كل المفاوضات المناخية، وأعاقت تحقيق أي نتائج عملية ملموسة بالرغم من محاولة كل طرف إثبات أطروحته بغية إقناع الطرف الآخر بجودها وأهميتها، نشأت هذه التناقضات نتيجة النظرة السياسية الضيقة لمشاكل البيئة، فالتمسك بالمصلحة الخاصة لكل دولة على حدة والسعي لتحقيق مكاسب آنية، انعكاساً للتمسك بالأيديولوجيات بدلاً من النظرة الشاملة لمصلحة البشرية كانت من معوقات الوصول إلى نظرة موحدة لمشكلات المناخ، كما أن منظور توازن القوى التقليدي ليس المدخل الصحيح لحل مشكلات المناخ التي بدورها تبرز الحاجة إلى أهمية تبني مبدأ "الاعتماد البيئي المتبادل" (الخياط، ٢٠١٨) وتعزيز مبدأ توازن المصالح والمنافع المناخية بدلاً من دعم مبدأ توازن القوى؛ وقد يكون ذلك عن طريق عدة خطوات تشمل:

١- إيجاد مقاربات شمولية من خلال صياغة رؤية جماعية جديدة تعمل على تحقيق التوازن بين المصالح البيئية المختلفة، وتأخذ في الاعتبار الطابع العالمي للبعد البيئي من خلال آلية تفاوضية يشارك فيها كافة الفواعل البيئية؛ سواء الحكومية، أو الخاصة بالإضافة إلى المجتمع المدني، مع الاهتمام بالرأي العام البيئي، وما يطرحه من نظرة واقعية للتهديدات الإيكولوجية، اعتماداً على مبدأ المشاركة، والتعاون، والتماسك، وتفعيل تعددية الأطراف المشاركة في حماية البيئة (الأمم المتحدة، ٢٠١٤).

٢- تفعيل نظم الدبلوماسية المناخية لتعزيز التنمية الشاملة، والمستدامة في ظل مفاهيم العدالة المناخية التي تحافظ على حقوق الأجيال المقبلة توافاً مع استراتيجيات السياسات المناخية العالمية.

- ٣- تحمل حكومات الدول النامية مسؤولياتها في وضع الخطط الاستراتيجية اللازمة لبناء القدرات للصدوم أمام تغير المناخ، كما أن على الجهات المانحة للمساعدات وهيئات التنمية مهمة العمل مع الحكومات الوطنية لدمج التكيف ضمن استراتيجية أوسع لخفض الفقر وعمليات التخطيط.
- ٤- الربط الفعلي بين قضية العدالة المناخية وقضية الأمن والسلم الدوليين، ومن ثم إمكانية تأسيس هيئة رقابية فوق الدول لمراقبة التزاماتها ببنود الاتفاقيات الدولية.

الخاتمة

تناول البحث ثلاثة محاور أساسية؛ ناقش المحور الأول قسمين؛ القسم الأول تناول نظريات الجغرافيا السياسية والبيئة؛ بدءًا بمرحلة العلاقات البيئية، ودراسة الوحدات القومية، انتهاءً بدراسة الأقاليم السياسية، والتي أصبحت القضايا السياسية فيها غير حدودية، ثم نظريات التفكير الأخضر أو ما تم تسميتهم بأصحاب النزعة الخضراء من خلال جدلية التنمية والنمو والبيئة، والحد من الاغتراب، والبيئية الاجتماعية، ثم نظريات الأمن البيئي وصعود قضايا البيئة على جدول الأعمال الدولي، أما القسم الثاني فتناول مجموعة النظريات المؤثرة للعدالة المناخية بين دول الشمال والجنوب من المنظور الليبرالي، والمنظور التنموي.

المحور الثاني من الدراسة استعرض المؤتمرات والاتفاقيات الخاصة بتغير المناخ مناقشًا أثر العامل المناخي في تباين الرؤى بين دول الشمال ودول الجنوب، وانعكاسها على فاعلية قرارات تلك الاتفاقيات، وأثره في عرقلة الوصول إلى حلول مشتركة، أما آفاق العدالة المناخية وتعزيز مبدأ توازن المصالح والمنافع؛ بدلاً من دعم مبدأ توازن القوى من خلال عدد من التوصيات، فقد تناوله المحور الثالث من الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى أن التحديات المستقبلية التي تواجه البشرية نتيجة تغير المناخ هي تحديات أكبر من مفهوم الصراعات، والمنافسات الدولية ومحاولة كل محور من محاور التفاوض المناخي إلقاء العبء والمسئولية على الطرف الآخر، أو التنصل من تحمل الالتزامات الخاصة بتغير المناخ نتيجة مكاسب لحظية قصيرة المدى لن تكون في صالح البشرية على المدى البعيد.

إن توزيع الانبعاثات الحالية يشير إلى علاقة عكسية بين خطر تغير المناخ والمسؤولية؛ حيث يسير الناس الأفقر في العالم على الأرض، ويقدر أثر الكربون الخاص بأفقر مليار شخص على الكوكب بحوالي ٣ بالمائة من إجمالي أثر العالم، ولأن المليار الأفقر يعيشون في مناطق ريفية، وأحياء حضرية فقيرة مكشوفة أمام الخطر؛ فإنهم معرضون بشدة لتهديدات تغير المناخ؛ وهم غير مسئولين عنها إلا بقدر ضئيل. وفي ظل هذا فإن عدم المساواة في إجمالي آثار الكربون، ونصيب الفرد منها بشكل وثيق يرتبط بعدم مساواة أوسع، هو العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية والحصول على خدمات الطاقة الحديثة. وتجذب هذه العلاقة الانتباه إلى جانب مهم في التنمية البشرية، هو أن الدول الأكثر فقراً سوف تدفع فاتورة تنمية باهظة الثمن؛ خاصة في ظل تخاذه بعض الدول المتقدمة في تحمل مسئوليتها التمويلية؛ ومنها الولايات المتحدة الأمريكية التي انسحبت من اتفاقية باريس بعد أن أدركت الحجم المالي الكبير الذي ستكلفه، ثم عادت مرة أخرى؛ ولكن دون الوصول إلى نتائج مبشرة أو ملموسة في المؤتمر المناخي الـ ٢٦ الأخير، وبالتالي؛ ستتفاقم المشكلة المناخية، وتتسبب في سلسلة من الكوارث البيئية، أو الصدمات البيئية العالية التكلفة خاصة على الدول النامية التي يجب أن توحد جهودها؛ لتكون أداة ضغط في الاتفاقيات المناخية لتحريك المفاوضات لصالحها، ومحاولة عدم تسييس قضايا المناخ والنظر إليها على أنها قضايا حياتية مرتبطة بالإنسان واستمراره على وجه الأرض.

الهوامش:

أولاً- المراجع العربية

- أحمد صافي: "دور الولايات المتحدة الأمريكية في تدمير النظام المناخي العالمي"، مجلة آفاق البيئة والتنمية الإلكترونية، العدد ٥١، ٢٠١٣ تاريخ الدخول ٢٠١٨/٥/٣: <https://bit.ly/2GxPBoq>
- الأمم المتحدة، "خريطة طريق بالي: المسائل الرئيسية قد التفاوض، ملخص لصانعي السياسات، أيلول ٢٠٠٨"
- الأمم المتحدة، الاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ، نوفمبر ٢٠١٣: <https://bit.ly/2IRjHbS>
- أنظر وثائق الأمم المتحدة للبيئة، <https://bit.ly/2wTiMmf>

- أوبن غرين، (٢٠٠٤) "قضايا البيئة" في عولمة السياسة العالمية، تحرير جون بايلس وستيف سميث (أبو ظبي: مركز الخليج للأبحاث) .
- براهيم عبد الجليل، (٢٠٠٨) "التغيرات المناخية وقطاع الأعمال: الفرص والتحديات"، عالم المعرفة، مجلد ٣٧.
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، (٢٠٠٨) "محاوية تغير المناخ: التضامن الانساني في عالم منقسم"، تقرير الأمم المتحدة لعامي ٢٠٠٧.
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، (٢٠١٤) "المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر"، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤.
- البنك الدولي، مؤتمر ديربان يحقق تقدما في أجنحة مكافحة التغيرات المناخية،
<https://bit.ly/2Gwih0Z> :٢٠١١/١٢/١٢
- تاريخ الدخول ٢٠١٨/٤/٥٢ <https://bit.ly/2IPbQLL>
- حبيب معلوف، (٢٠١٦) قضية تغير المناخ العالمي بين اخفاقات كيوتو وتوقعات باريس، (بيروت: دار الفارابي).
- حديث ترامب عن الانسحاب من الاتفاقية على موقع تاريخ الدخول ٢٠١٨/٥/٣:
<https://ar.rt.com/iw5w>
- الحسين شكراني، (٢٠١٦) "تحو مقارنة جيلية للعدالة المناخية"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩.
- الحسين شكراني، خالد القضاوي، (٢٠١٦) "المفاوضات المناخية العالمية: تنمية في النصوص وشكوك في التطبيق"، مجلة سياسات عربية، العدد ٢١.
- الحسين شكراني، كمال حلمي، (٢٠١٧) "التغير المناخي من منظور حقوق الانسان"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد ٩، العام الثالث.
- الحسين شكراني، (٢٠١٦) "على هامش مؤتمر الأطراف بشأن التغير المناخي: من تناقض المصالح إلى تعدد المقاربات"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩.
- ديفيد جونستون، (٢٠٢١) "مختصر تاريخ العدالة"، ترجمة مصطفى ناصر، مجلة عالم المعرفة، العدد ٣٨٧.
- سلامة طارق، عبد الكريم شعلان، (٢٠٢١) الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية) .
- صلاح الدين عامر، (٢٠٠٧) مقدمة لدراسة القانون الدولي العام (القاهرة: دار النهضة للنشر والتوزيع) ٢٧٤

- فتحية لتييم، نادية لتييم، (٢٠٣١) "استراتيجية الاتحاد الوروبي لمكافحة تغير المناخ"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد ٩.
- لزهرة وناسي، يوسف بن يزه، (٢٠١٣) "معالم النزعة البيئية في حقل العلاقات الدولية"، **مجلة الدراسات والبحوث**، العدد ٥.
- لين ماكينزي وآخرون، (٢٠٠٩) **الايديولوجيا السياسية**، ترجمة عباس عباس (دمشق: الهيئة العامة للكتاب).
- مجلس حقوق الانسان، تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان بشأن العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الانسان، الدورة ١٠، يناير ٢٠٠٩، ص ٤-٥، تاريخ الدخول <https://bit.ly/2LeX6V0> موقع: ٢٠١٨/٤/٣٠
- محمد سالم طابع، (٢٠١٦) "الأمن البيئي وتفسير الصراع الدولي: مدخل تحليلي"، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، العدد ١٧.
- محمد عبد الغني سعودي، (٢٠١٠) **الجغرافية السياسية المعاصرة "دراسة جغرافيا والعلاقات الدولية"** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية)
- محمد متولي، محمود ابو العلا، (١٩٧٧)، **الجغرافيا السياسية** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية).
- محمد مصطفى الخياط، (٢٠١٠) "تغير المناخ: مواقف دولية متباينة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٧٩.
- محيضان عوض، حسن أحمد شحاته، (٢٠١٨) **قضية المناخ وتحديات العولمة البيئية** (الأكاديمية الحديثة للكتب الجامعية) ص ١٠٢
- مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، "قمة كوينهاجن: صراع السياسات حول الاحتباس الحراري"، ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٩، تاريخ الدخول ١/٥/٢٠١٨ <https://bit.ly/2GxbHY6>
- مصطفى عقون، (٢٠١٤) "دور المواثيق والمعاهدات الدولية في حماية البيئة"، **مجلة الفقه والقانون**، العدد ٢٣.
- موج فهد علي، قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء اتفاقية باريس للمناخ ٢٠١٥: دراسة تحليلية"، (٢٠١٧) **رسالة ماجستير**، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق) ص ٥٤.
- هشام بشير، (٢٠١١) مؤتمر "كانكون" للتغير المناخي .. حدود النجاح والإخفاق"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٨٥.
- وهيب عيسى الناصر، (٢٠٠٨) تقرير حول آلية التنمية النظيفة ودورها في تحقيق بيئة نظيفة"، **عالم المعرفة**، مجلد ٣٧.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Barnett, J. (2001). The meaning of environmental security: Ecological politics and policy in the new security era. Zed Books.
- Barry, J. (2012), The Politics of Actually Existing Unsustainability: Human Flourishing in a Climate Changed, Carbon-Constrained World, (Oxford: Oxford University Press).
- Barry, J., (2014). Green political theory. Political Ideologies: An Introduction. 4th ed. London: Routledge,.
- Bates, D. C. (2002). Environmental refugees? Classifying human migrations caused by environmental change. Population and environment, 23(5),.
- Blühdorn, I. and I. Welsh, eds. (2008), The Politics of Unsustainability: Eco-politics in the Post-Ecologist Era, (London: Routledge).
- Buzan, B., Wæver, O., Wæver, O., & De Wilde, J. (1998). Security: A new framework for analysis. Lynne Rienner Publishers.
- Cléménçon, R. (2016). The two sides of the Paris climate agreement: Dismal failure or historic breakthrough?.
- Dalby, S. (1992). Security, modernity, ecology: The dilemmas of post-cold war security discourse. Alternatives, 17(1),.
- Dalby, S. (2012). Climate change and environmental security. In Security Studies (. Routledge.
- Dobson, Andrew 1990. Green Political Thought: An Introduction. London: Unwin Hyman.
- Eckersley, R. (2004). The limits of the Liberal Democratic State' and 'From Liberal to Ecological Democracy'in: R. Eckersley: The Green State. Rethinking Democracy and Sovereignty.
- Farinelli, F. (2000). Friedrich Ratzel and the nature of (political) geography. Political geography, 19(8),.
- Friman, M., & Strandberg, G. (2014). Historical responsibility for climate change: science and the science-policy interface. Wiley Interdisciplinary Reviews: Climate Change, 5(3), 297-316.,
- Gleick, P. H. (1989). Climate change and international politics: problems facing developing countries. Ambio,.
- Gonzalez, C. G. (2018). Climate Justice and Climate Displacement: Evaluating the Emerging Legal and Policy Responses. Wis. Int'l LJ, 36,.

- Heffron, D. (2015). What Do Realists Think About Climate Change? Center for Geopolitics & Security in Realism Studies. Available at cgsrs.org/files/files/publications_30.pdf (accessed on January 10, 2018).
- Helen Mountford, et al, (2021), "COP26: Key Outcomes from the UN Climate Talks in Glasgow" at: <https://www.wri.org/insights/cop26-key-outcomes-un-climate-talks-glasgow>
- Homer-Dixon, T. F. (1991). On the threshold: environmental changes as causes of acute conflict. *International security*, 16(2),.
- Homer-Dixon, T. F., Boutwell, J. H., & Rathjens, G. W. (1993). Environmental change and violent conflict. *Scientific American*, 268(2),.
- Katowice Cop 24, at: <https://www.carbonbrief.org/cop24-key-outcomes-agreed-at-the-un-climate-talks-in-katowice>
- Lee, H. (Ed.). (1995). *Shaping national responses to climate change: a post-Rio guide*. Island Press..
- MacNeill, J. (1990). The greening of international relations. *International Journal*, 45(1),.
- Newell, R. G., Pizer, W. A., & Raimi, D. (2014). Carbon markets: Past, present, and future. *Annu. Rev. Resour. Econ.*, 6(1), 191-215..
- Paterson, M. (2000). *Understanding global environmental politics: domination, accumulation, resistance*. Springer. p.20
- Piguet, E., & Laczko, F. (2014). *People on the Move in a Changing Climate. The Regional Impact of..*
- Ragnhild Nordas & Nils Petter Gleditsch, (2015) "Climate Change and Conflict", in: Susanne Hartard & Wolfgang Liebert (Editors), **Competition and Conflicts on Resource Use** (London: Springer Cham Heidelberg New York Dordrecht),.
- Sada, R. (2007). Carbon Trading. *Resource*, 5, 20-2009..
- The key outcome of cop 25, at: <https://home.kpmg/xx/en/home/insights/2019/12/key-outcomes-of-cop25.html>
- UN, (2012). *The future we want, UN Conference, Rio, 2012..*
- UN, Kyoto Protocol to The United Nations Framework Convention on Climate Change, 1998, 1/5/2018 AT: <https://unfccc.int/resource/docs/convkp/kpeng.pdf>
- Walt, S. M. (1985). Alliance formation and the balance of world power. *International security*, 9(4),.